جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير البعد الإيديولوجي على مواقف الأحزاب السياسية في الجزائر "1990-2019"

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسة عامة

إعداد الطالبين:

- عبد القادر كياتي
- بلقاسم مرغني

إشراف:

د. معمر حفيضة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. عبد الفتاح حلواجي	الوادي	رئيسا
د. حفيضة معمر	الوادي	مشرفا ومقررا
د. مراد هاشم	الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022_2023

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير البعد الإيديولوجي على مواقف الأحزاب السياسية في الجزائر

" 2019- 1990 "

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسة عامة

إعداد الطالبين:

- عبد القادر كياتي
- بلقاسم مرغني

إشراف:

د. معمر حفيضة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. عبد الفتاح حلواجي	الوادي	رئيسا
د. حفيضة معمر	الوادي	مشرفا ومقررا
د. مراد هاشم	الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022_2023

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره على ما أنعم به علينا وتفضل بإتمام هذا العمل، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين

أما بعد، نرفع عبارات الشُّكر والتقدير للأستاذة الفاضلة، المشرف على المذكرة الدكتورة:

" معمر حفيضة " حفظها الله ورعاها، نشكرها على تكرُّمها بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فكانت نعم المعين بعد الله عز وجل بتوجيهاتها السديدة؛ فرفع الله قدرها، وأعلى في الناس شأنها وذكرها

كما نشكر الأساتذة الفضلاء الذين تكرَّمُوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقييمها حتي تزداد إثراء علميا نسأل الله أن يُديم ظلهم، و يضاعف أجرهم.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا في تصحيح هذه الرسالة وصوبها وأسدى إلينا النصح، حتى خرجت بهذه الصورة، ونخص بالذكر: الدكتور عبد الحميد فرج، فبارك الله فيه، وأحسن إليه

والشكر كل الشكر لمن مد إلينا يد المساعدة من قريب أو بعيد في سبيل انجاز هذا العمل فجزاهم الله خير الجزاء وأفضله

ونعتذر لمن لم نذكر اسمه

مقدمة

مقدمة

تعتبر الايديولوجيا من أهم العوامل التي تؤثر على تشكيل وتوجهات الأحزاب السياسية في العالم. وهي مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تحدد رؤية الحزب للمجتمع والحكم والاقتصاد. وهي حجر الأساس لتصورات الحزب حول كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان، والتعامل مع القضايا البيئية، وتوزيع الثروة، وتطور العلاقات الدولية، وغيرها من المسائل السياسية المهمة.

فالأحزاب السياسية تتبنى العديد من الايديولوجيات المختلفة، مثل الليبرالية، والاشتراكية، والشيوعية، والديمقراطية، والدينية، وغيرها. فكل ايديولوجية تتميز بمجموعة معينة من المعتقدات والقيم التي توجه سياسات الحزب وتحدد أهدافه وخططه، وتؤثر بشكل كبير على سياسات الأحزاب السياسية وتوجهاتها. فعلى سبيل المثال: يعتقد الحزب الليبرالي بالحرية الفردية والاقتصاد الحر، بينما يركز الحزب الاشتراكي على العدالة الاجتماعية والدور الحكومي في توزيع الثروة. وبالتالي يختلف اهتمام الأحزاب وأولوياتها وسياساتها بناءً على الايديولوجية التي تعتنقها، علاوة على ذلك تساهم الايديولوجيا في تحديد القواعد والقوانين التي يتبعها الحزب والتي تحدد كيفية عمله الداخلي وتنظيمه، عبر مختلف الدول في العالم.

والجزائر تاريخها السياسي حافل ومتنوع بالأحزاب السياسية منذ الاستعمار الفرنسي إلى اليوم، فالحركة الحزبية في الجزائر ليست وليدة اللحظة بل هي نتاج ظروف متعددة ومتشابكة، وقد ساهمت الأفكار والمعتقدات الخاصة للأحزاب في تشكيل النظام السياسي، ومع هذا التنوع كان لابد أن تكون هناك أيديولوجيا متنوعة و أفكار متناقضة– رغم أن الهدف الأول للأحزاب هو الوصول للسلطة، ولا يعني هذا عدم وجود خلفية إيديولوجية مساهمة في الوصول إليها، بل يمكن أيضا تطبيق الأفكار الايديولوجية للحزب بعد الاستحواذ على السلطة، إن للأحزاب الجزائرية مواقف متنوعة ومختلفة تجاه العديد من القضايا السياسية الداخلية والخارجية للدولة، لذلك فإن دراسة موضوع أيديولوجيا الأحزاب السياسية الجزائرية، يوصلنا حتما للأسباب التي أنتجت مواقفها تجاه بعض القضايا، لكون البعد الإيديولوجي هو أحد أهم أسباب نشأة الحزب نفسه.

1- أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في ما يلي:

فهم الخارطة الحزبية في الجزائر ومن جهة أخرى، إبراز تأثير الايدولوجية على القرارات الحزبية في الجزائر ومواقفها.

2- دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع جعلتنا نختار هذا الموضوع، فقد قام العديد من الباحثين الجزائريين بالاهتمام بموضوع الأحزاب في الجزائر، وهناك دراسات مفصلة حول هذا الموضوع، ولكن من خلال البحث والتقصي وجدنا أن موضوع الأيديولوجيا والأفكار للأحزاب الجزائرية لم تأخذ حقها ضمن هذه الدراسات، ومن المهم معرفة هذه الجزئية حتى يتسنى لنا وضع تقسيم خاص لكل حزب، ومعرفة الظروف التي جعلت أفكاره بذلك النحو، وكيف أثرت في عمل الحزب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ان موضوع الأيديولوجيا الحزبية في الجزائر أخذ اهتمامنا لكونه موضوعا انتمائيا، أي لابد أن يعرف كل فرد انتماءاته والتي عليها يحدد أي فريق يختار.

3- الدراسات السابقة:

أ- عيسى جرادي: الأحزاب السياسية في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2007، تناول المؤلف موضوع تطور الأحزاب السياسية في الجزائر منذ استقلال البلاد، يهدف الكاتب إلى تقديم رؤية شاملة لتشكيل النظام السياسي الجزائري ودور الأحزاب فيه، واحتوي على موضوعات مختلفة تتعلق بالأحزاب السياسية في الجزائر، بدءً من تأسيس الأحزاب الأولية بعد الاستقلال وصولاً إلى الوضع الحالي. يتم تناول الأحزاب الرئيسية وتحليل برامجها وأهدافها وتأثيرها على المشهد السياسي الجزائري.، كما تناول الكتاب أيضًا العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي، والتحولات التي مر بها النظام السياسي في الجزائر وتأثيرها على الأحزاب يُسلط الضوء على التحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية في الجزائر، مثل الفساد ونقص الشفافية والتمثيل السياسي العادل، علاوة على ذلك يقدم الكتاب نظرة تاريخية عميقة للأحزاب السياسية في الجزائر وتأثيرها على المجتمع والسياسة، بشكل عام يهدف الكتاب إلى توفير فهم عميق للأحزاب السياسية في الجزائر ودورها في النظام السياسي، وكذلك تحدياتها وآفاقها المستقبلية.

لم تتطرق هذه الدراسة لموضوع ايديولوجية الأحزاب الجزائرية وتعتبر بمثابة دراسة تاريخية حول نشأة وتشكل النظام السياسي في الجزائر وعلاقته بالأحزاب .

ب- ناجي عبد النور: البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية، مجلة الفكر القانوني، العدد:19، بسكرة، 2010، تناول تحليلًا عميقًا للبعد السياسي في تراث الحركة الوطنية، وناقش تأثيرها على السياسة والتاريخ. وتناولت الدراسة الأحداث الرئيسية والشخصيات المؤثرة في الحركة الوطنية، وكيفية تشكلها وتطورها علي مر الزمن، وسلط الضوء على الأفكار السياسية التي تم تبنيها في إطار الحركة الوطنية، وكيف ترسخت هذه الأفكار في الثقافة السياسية للبلد. وكذلك أيضًا التحديات التي واجهت الحركة الوطنية وتأثيرها على القرارات السياسية والتطورات الحالية.، قدمت أيضًا تحليلاً للعوامل السياسية والاجتماعية التي ساهمت في نشوء الحركة الوطنية وتأثيرها على البلد والمجتمع. تعتبر الدراسة مرجعًا هامًا لفهم العملية السياسية والتاريخية وتأثير الحركة الوطنية على الهوية الوطنية والقضايا السياسية الراهنة.

تناولت الدراسة موضوع الافكار الحزبية بشكل عام، ولم يتعمق في الايديولوجيات الخاصة بالأحزاب.

ج- ناجي عبد النور: النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية. الجزائر، جامعة 8ماي، 2006، تناول تطور النظام السياسي من حكم الأحزاب الواحدة إلى تعددية الأحزاب والديمقراطية، استكشفت الدراسة التحولات السياسية والاجتماعية التي أدت إلى تحول النظام السياسي، وكيفية تطوره من نظام حاكم مركزي ومتحكم إلى نظام يشجع التعددية السياسية ومشاركة أوسع للمواطنين في صنع القرارات السياسية، قدمت الدراسة نقدًا وتحليلاً للعوامل والأحداث التي ساهمت في تحول النظام السياسي، مثل الحركات الاجتماعية والانتفاضات الشعبية والتغيرات الاقتصادية والثقافية. تناولت الدراسة أيضًا تحليلًا للدوافع والرهانات والتحديات التي تواجه عملية التحول السياسي وتعددية الأحزاب في البلد، وقدم أمثلة ودراسات حالات لبلدان أخرى التي خضعت لعملية تحول سياسي مشابه، مما يوفر للقراء إطارًا مقارنًا لفهم تجربة البلد.

لم يأخذ موضوع الايديولوجية حيزا كبيرا في هذه هي الدراسة، فقد اهتم بمرحلة الانتقال السياسي من الأحادية إلى التعددية، فقد اضفنا في بحثنا موضوع الايديولوجية وكيف أثر على الاحزاب في هذه هي المرحلة.

د- فرج عبد الحميد. حلواج عبد الفتاح: "تفاعلات النخب الوطنية مع المحطات السياسية في الجزائر - بين المشاركة والممانعة والحياد"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول إشكالية تفعيل دور النخب الجزائرية في صنع السياسات العامة بين الواقع والمأمول، كلية العلوم السياسية: جامعة قسنطينة .22/05/2022، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم خارطة للسياسة الجزائرية، وتحديد العوامل المؤثرة في مواقف الأحزاب السياسية ومعرفة أهم مواقف الأحزاب السياسية تجاه الأحداث الوطنية، كموقفها من الحراك وكذلك من **المادة 102** من الدستور وموقفها من قضية التطبيع وقضايا اخرى، وقد توصل الباحثان الى ثلاثة اتجاهات خاصة بقرارات الاحزاب فناك أحزاب موالية للسلطة وهناك أحزاب معارضة للسلطة في كل الاتجاهات وثالثا احزاب محايدة وفي نفس الوقت براغماتية.

تعتبر من الدراسات المهمة التي تطرقت لموضوع أيديولوجية الأحزاب بشكل مفصل لبعض مواقفها تجاه بعض القضايا، وتختلف دراستنا عنها في التوسع في دراسة الأحداث والمواقف، وعلاقة الايديولوجية بالدين.

4- الإشكالية: من خلال ما تقدم ستعالج الدراسة الإشكالية التالية:

كيف يساهم البعد الأيديولوجي للأحزاب السياسية بالجزائر في مواقفها تجاه القضايا السياسية الداخلية والخارجية؟

5- الاطار الزماني والمكاني للدراسة: دراسة الأحزاب السياسية في الجزائرية من الفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية سنة 2019 لكون الجزائر مرت في هذه الفترة بتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية هامة.

6- فرضية الدراسة

كلما كانت للأحزاب السياسية بعدا أيديولوجيا كلما كانت مواقفها السياسية بناء على تلك الايديولوجيات.

7- مناهج و ادوات البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج المقارن، والمقاربة المؤسساتية لكون الاحزاب عبارة عن مؤسسات وهياكل.

وتم معالجة الاشكالية وفق الخطة التالية:

مقدمة وفصلين وخاتمة

- مقدمة: وتحتوي على جميع عناصر المقدمة
- الفصل الاول: مدخل مفاهيمي . وتم تقسيمه الي مبحثين.
- الاول بعنوان: الإطار المفاهيمي للأيديولوجيا، وقد درسنا فيه نشأة وتعريف الايديولوجيا وكذلك تحديد اهم المصطلحات المشابهة لمصطلح الايديولوجيا.
- اما المبحث الثاني بعنوان: الاطار المفاهيمي للأحزاب السياسية، حددنا فيه اهم مراحل نشأة الاحزاب وكذلك التعريف بها وانماطها، واهم الادوار التي تمارسها الاحزاب في الحياة السياسية والاجتماعية.
- الفصل الثاني: مواقف الاحزاب السياسية بالجزائر(انطلاقا من البعد الايديولوجي)، وتم تقسيمه الى اربعة مباحث وهو الجانب التطبيقي للدراسة .
- المبحث الاول بعنوان: التطور التاريخي للأحزاب السياسية بالجزائر، درسنا فيه الاحزاب الجزائرية بعد الاستقلال وكذلك اثناء مرحلة التعددية الحزبية ، ثم مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر .
- المبحث الثاني بعنوان: الخارطة الحزبية في الجزائر(الايديولوجيات)، قسمنا فيه التيارات الحزبية بالجزائر الى ثلاثة اقسام احزاب وطنية قومية، واحزاب اسلامية ثم فرنكفونية علمانية.

- المبحث الثالث بعنوان: بعض مواقف الاحزاب السياسية تجاه بعض القضايا والازمات. خصصناه لتتبع مواقف الاحزاب الجزائرية وتحليلها تجاه بعض القضايا والازمات الداخلية وكذلك الخارجية والاقليمية.
- المبحث الرابع بعنوان: التحالفات الحزبية في الجزائر. وقد قسم الى ثلاثة مراحل بدايتا بالتحالفات الحزبية اثناء الأزمة الأمنية (التي عرفت بالعشرية السوداء) وبعدها، ثم التحالفات الحزبية قبيل تشريعات 2017، وذلك لمعرفة اهداف واسباب التحالفات.
- الخاتمة وضعنا فيها النتائج المتحصل عليها من خلال هاته الدراسة.

8- صعوبات الدراسة:

إن موضوع أيديولوجية الأحزاب السياسية يعد موضوعا حساسا جدا خاصة في الجزائر، فموضوع الأيديولوجيا يكاد يكون معدوما في الجزائر، مع وجود بعض الدراسات في مجال التعددية الحزبية وتاريخ الحركات الوطنية التي لم تتطرق للبعد الايديولوجي بشكل رسمي، ما عدى دراسة الباحثان: عبد الحميد فرج وعبد الفتاح حلواجي، المذكورة سابقا، والتي قدمت خريطة للأيديولوجية الحزبية بالجزائر.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأيديولوجيا

المطلب الأول: نشأة وظهور مصطلح الأيديولوجيا

المطلب الثاني: تعريف الايديولوجيا

المطلب الثالث: المصطلحات المشابهة لمصطلح الايديولوجيا

المطلب الرابع: العوامل المتحكمة في تحديد التوجه الايديولوجي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية

المطلب الأول: النشأة التاريخية

المطلب الثاني: تعريف الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: أنماط الأحزاب السياسية

المطلب الرابع: أدوار الأحزاب السياسية

تمهيد:

تؤثر الافكار والايديولوجيات على الحياة السياسية بعدد من الطرق فهي في المقام الأول تقدم منظورا يتم فهم وتفسير العالم من خلاله، فلا يرى الناس العالم كما هو ولكن فقط كما يتوقعونه أن يكون، وبعابرة أخرى أنهم يرونه عبر حجاب من المعتقدات والافتراضات المتأصلة، حيث يعتنق كل شخص سوى بوعي أو بدون وعي منه مجموعة من المعتقدات والقيم السياسية التي ترشد سلوكه وتؤثر على تصرفه وبذلك تحدد الأفكار والايديولوجيات السياسية الأهداف الملهمة للفعل السياسي، ومن هذه الزاوية يخضع الساسة لمؤثرين مختلفين للغاية فمن دون الشك أن جميع الساسة يطلبون السلطة وهذا يرغمهم على أن يكونوا براجماتيين، أي أن يتبنوا تلك السياسيات و الأفكار ذات الشعبية الانتخابية أو التي تكسب تأييد الجماعات القوية كرجال الأعمال أو الجيش، لكن الساسة على أية حال قلما يطلبون السلطة لذاتها، إذ هم يعتنقون أيضا معتقدات وقيما وقناعات عما سيفعلونه بالسلطة عند حيازتها، لذلك سنحاول في هذا الفصل معرفة الجوانب المختلفة للأيديولوجية كمصطلح ومفهوم، وعلاقتها بالسياسة و الأحزاب .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإيديولوجيا

تبين هذه الدراسة البحثية من خلال هذا المبحث كيف ظهر مصطلح الإيديولوجيا، ثم تعريفه، مع ذكر المفردات المشابهة له، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على التوجه الإيديولوجي للفرد أو الجماعة.

المطلب الأول: نشأة وظهور مصطلح "الإيديولوجيا"

ظهر مصطلح إيديولوجيا لأول مرة في كتابات الفيلسوف الفرنسي ديستوت دو تراسي Destut De Tracy وذلك في كتاب له بعنوان: **مذكرة حول ملكة التفكير**، وتوسع في شرح المصطلح في كتاب بعنوان تخطيط العناصر الإيديولوجيا. وقد انتشرت أطروحات دوتراسي وحظيت بالاهتمام من قبل المثقفين الفرنسيين على نطاق واسع لتشمل بذلك السياسات المعارضة لمبادئ الثورة الفرنسية ذاتها والمتمثلة في الحرية، العدالة والأخوة. وأدت هذه المعارضة إلى معارضة مشاريع نابليون بونابارت Napléon Bonapart الاستعمارية التوسعية، فقرر بذلك نابليون محاصرة هؤلاء المثقفين، بإصدار أوامره بإعادة تنظيم المعهد القومي الفرنسي سنة 1802- 1803 ناعتا الإيديولوجيين بأنهم أناس حالمون مغرقون في الخيال بعيدون عن الواقع، وعمل على اضطهادهم والسخرية منهم واطلق عليهم أصحاب النظريات الواهية Idéologues، كما أنهم في نظره يشكلون خطرا على السلطة لأنهم يجهاون المشكلات الحقيقية والسياسية لتسيير الدولة والمجتمع.[1]

وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي لاقاها دعاة فكرة الإيديولوجيا إلا أنها انتشرت وضُمَّنت في مؤلفات أخرى، وسنعرض في المطلب الموالي عدد من المفكرين الذين شرحوا ووظفوا مصطلح الإيديولوجيا في مجالاتهم الفكرية.

[1]. كمال رايس: " **في معنى الإيديولوجيا؟**"، مجلة قراءات، ع: 11، بسكرة، 2012، ص: 64.

المطلب الثاني: تعريف الإيديولوجيا

أولا: التعريف اللغوي:

يتكون مصطلح إيديولوجيا من مفردتين هما Ideé بمعنى الفكر أو الفكرة، وLogie بمعنى علم فهي تعني بذلك **علم الأفكار.**[1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

على غرار الفيلسوف الفرنسي ديستوت دوتراسي الذي بين أن الإيديولوجيا تعني العلم الذي يدرس الأفكار من حيث صفاتها وقوانينها وعلاقتها بالمجالات الأخرى.[2]

سعى كذلك العديد من المنظرين والمفكرين لشرح هذا المصطلح، ونذكر منهم:

1. **كارل ماركس K.Marks:** الإيديولوجيا هي المنظومة الفكرية التي تتميز بها جماعة بشرية عن أخرى، والتي تعتمد في تحليلها للواقع على تلك الأفكار النظرية المشبعة بالأوهام والمتسمة بالسلبية.
2. **لويس ألتوسير Louis-althusser:** الإيديولوجيا تمثل تلك البنية الجوهرية الفعالة في المجتمع، وانطلق في تبريره لذلك من الدور الذي تؤديه الطبقات الاجتماعية في إنتاج الأفكار، وعلاقة هذه الأخيرة بالمجتمع.[3]
3. **بارسونز:** عرفها بأنها نسق من الأفكار الموجهة التي لها أصل إمبريقي تلك التي تمنح الإنسان تفسيرا للطبيعة الإمبريقية للجماعة والمواقف التي تقف فيها والعمليات التي تمنح الإنسان تفسيرا للطبيعة الإمبريقية للجماعة والمواقف التي تقف فيها والعمليات التي نمت بها حتى حالتها الراهنة ثم الأهداف التي يتوجه إليها الأعضاء جماعيا وعلاقتهم بمسار الحدث في المستقبل.

---

[1] كمال رايس، **المرجع السابق**، ص: 63.

[2] المرجع نفسه.

[3] سليم بركان، "**التحولات التكوينية المفاهيمية للمصطلح النقدي السوسيولوجي من الإيديولوجيا إلى رؤية العالم**"، مجلة قراءات للبحوث والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، ع: 06، سطيف، 2016، ص: 125.

4. **جي روشيه:** نسق من الأفكار والأحكام ظاهر ومنتظم عموما يستخدم ليصف ويفسر ويشرح أويبرر وضع مجموعة أو جماعة من الناس، والذي يستوحي من مفاهيم القيم بشكل عام، ويحدد اتجاه الفعل التاريخي لهذه المجموعة أو لجماعة من الناس.[1]
5. **عبد الله عروي:** يرى أن كلمة إيديولوجيا دخيلة على جميع اللغات الحية. تعني لغويا، في أصلها الفرنسي، علم الأفكار، لكنها لم تحتفظ بالمعنى اللغوي، إذ استعارها الألمان وضمنوها معنى آخر، ثم رجعت إلى الفرنسية، فأصبحت دخيلة حتى في لغتها الأصلية.[2]

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن مصطلح إيديولوجيا يتمحور حول المنظومة الفكرية للفرد، كما أشار المنظرون إلى تأثيراتها السلبية، بينما قد تأخذ الإيديولوجيا منحى إيجابي. ومنه يمكن أن نقترح التعريف الإجرائي التالي:

ثالثا: التعريف الإجرائي:

يعكس مصطلح **الإيديولوجيا** مجموع المعتقدات والأفكار التي يؤمن بها الفرد أو الجماعة، والتي تعتبر مرجعية (روحية) لمجموعة القرارات والأفعال التي يتم اتخاذها، كما تعتبر معيار لاختبار وتقييم مدى صواب وخطأ الإجراء المتبع والذي يترتب عنه جزاء أو عقاب وفقا لما تمليه الإيديولوجيا المتبعة.

المطلب الثالث: المصطلحات المشابهة لمصطلح الإيديولوجيا

يتشابه مصطلح الإيديولوجيا في مدلوله مع كثير من المصطلحات الأخرى التي تعكس جانب من جوانبه كالعقيدة والتيار الفكري. ومن بينها نذكر المصطلحات التالية:

[1].الزبير بن عون: **ماهية الإيديولوجيا**، مجلة الحوار الثقافي، ع:01، ج:08، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة مستغانم،2019/01/01، ص: 26.

[2].عبد الله العروي: **مفهوم الإيديولوجيا**، ط:8، المركز الثقافي العربي، لبنان،2012، ص: 9.

أولا: العقيدة

1. **لغة:** من فعل "عقد" وعقد الحبل بمعنى شد بعضه ببعض عكس حله، وتعني اللزوم والتأكد والاستيثاق.
2. **اصطلاحا:** هي الأمور التي تصدق بها النفوس، وتطمئن إليها القلوب، وتكون يقينا عند أصحابها، لا يمازجها ريب ولا يخالطها شك.[1]

ثانيا: المَذهب

1. **لغة:** على وزن مَفْعَل، وتأتي لفظة مَذْهَب مصدرا واسم زمان، واسم مكان، يقال ذهب يذهب ذهابا ومذهبا، وهنا مذهبه أي: موضع ذهابه، وحان مذهبه أي زمان ذهابه. وتعني كلمة "**ذَهَب**" المضي أو السير، كما تعني الحسن والنضارة.
2. **اصطلاحا:** يعرف المذهب في الفقه الإسلامي على أنه اتباع طريقة إمام في فقهه رواية، واستنباطا، وتخريجا على مذهبه، ويعني ما قاله أو دل عليه بما يجري مجرى القول من تنبيه أو غيره.[2]

ثالثا: التيار الفكري

1. **لغة:** حركة سطحية في ماء المحيط تتأثر باتجاهات الرياح وتنقل المياه الدافئة إلى المناطق الباردة والعكس.
2. **اصطلاحا:** مجموعة من الآراء والنظريات الفلسفية الفكرية الوافدة، ارتبط بعضها ببعض ارتباطا منطقيا، حتى صارت ذات وحدة عضوية منسقة ومتماسكة.[3]

---

[1].عمر سليمان الأشقر: **العقيدة في الله**، ط: 12، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 11.

[2].أحمد بن الطلبة الحضرمي: "**التمذهب حقيقته وحكمه**"، مجلة سلف للبحوث والدراسات، ع: 19، مركز سلف للبحوث والدراسات، ص: 13.

[3].أحمد الإمام إبراهيم: "**التيارات الفكرية**"، حولية كلية الدعوة الإسلامية، ع: 32، كلية الدعوة الإسلامية، القاهرة، 2020/2019، ص: 143.

رابعا: الانتماء

1. لغة: الانتساب، يقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب.

2. اصطلاحا: الانتساب الحقيقي إلى أمر معين فكرا وتجسده الجوارح عملا[1]

المطلب الرابع: العوامل المتحكمة في تحديد التوجه الإيديولوجي

يتأثر الخيار الإيديولوجي بمجموعة من العوامل والظروف التي تنعكس على محددات الطبيعة الإيديولوجية التي يتبناها الفرد أو الجماعة، ومن جملة المؤثرات نذكر:

أولا: العوامل السياسية

للظروف السياسية أثر كبير على تحديد التوجه الإيديولوجي وذلك يعود للخيارات والحريات التي تتيحها الأنظمة السياسية، فالأنظمة الشمولية تفرض على مواطنيها توجهات محددة (كجمهورية الصين الشيوعية)، بينما الأنظمة الديمقراطية تتيح للأفراد والجماعات خيارات متعددة (كالمملكة المتحدة).

ثانيا: العوامل الجغرافية

فالتقارب الجغرافي بين الدول والأقاليم من شأنه تحديد طبيعة المعتقدات والأفكار التي يتبناها المجتمع، فأفراد الدولة الواحدة غالبا ما يعتنقون دينا واحدا. وقد حدد عالم الاجتماع Jean Stoetzel أربع مناطق للثقافة الدينية الأوروبية، أولها الشمال البروتستانتي، ثانيا الجنوب الكاثوليكي، ثالثا مناطق مختلطة مابين الكاثوليك والبروتستانت، رابعا مناطق علمانية(فرنسا، بلجيكا، هولندا، إلى حد ما انجلترا) حيث يقطن أعداد كبيرة من الناس لا ترى الدين كمحدد لهويتها.[2]

---

[1] سميح الكراسنة وآخرون: "**الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية**"، المجلة الوطنية في الدراسات الإسلامية، مج: 6، ع:2، الأردن، 2010، ص:51.

[2]. رضوى عمار: "دور الدين في الجغرافيا السياسية للعلاقات الدولية"،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة. https://www.academia.edu/ 2010، ص: 10.

ثالثا: عوامل اقتصادية

يعمل المستوى الاقتصادي على تحديد وتوجيه سلوكيات الفرد والجماعة داخل المجتمع، فأفعال ذوي الدخل المرتفع تختلف تماما عن من يعانون من الفقر والبطالة والتهميش، كما أن تدني مستوى معيشة الفرد ينتج عنه آفات اجتماعية وجرائم مختلفة. بالإضافة إلى التوجه الاقتصادي للدولة يعمل هو الآخر على تحديد النمط الإيديولوجي للمجتمع، فالمجتمع الاشتراكي يختلف عن المجتمع الرأسمالي.

رابعا: عوامل داخلية(خاصة بالفرد أو الجماعة)

وتتمثل في النوازع والقناعات الذاتية التي تجعل الفرد يتعصب لإيديولوجيا دون أخرى، ومن بينها الانتماء العائلي والقبلي، والولاء للعادات والتقاليد(الموروث الثقافي).

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية

يعرض هذا المبحث النشأة التاريخية للأحزاب السياسية، مع تبيان معناها، وإحدى تصنيفاتها، إلى جانب إبراز أدوارها

المطلب الأول: النشأة التاريخية

ظهرت الأحزاب السياسية في غالبية الأمم المتحضرة سنة 1950م وارتبط نموها واتساعها بنمو الديمقراطية أي باتساع الاقتراع الشعبي والامتيازات البرلمانية. فكلما زادت مهام المجالس السياسية، كلما أدى ذلك إلى تكتل أعضائها بهدف تنظيم وتنسيق العمل الجماعي. كما أدى انتشار الحق في الاقتراع ، إلى ضرورة الإحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وعلى توجيه الأصوات نحوهم مما أدى إلى ظهور التكتلات الحزبية.

ففي أفريل سنة1789، بدأ نواب الأرياف في الجمعية العمومية الفرنسية، يصلون إلى فرساي، بهدف الدفاع عن مصالحهم الإقليمية، حيث يعتبر نواب البرتون هم أول من قام بهذه التجربة الحزبية بعد اجتماعهم في مقهى مستأجر، ونظموا فيه اجتماعات دورية، وتناولوا فيها

قضايا إقليمية ومشاكل متعلقة بالسياسة العامة المحلية، وسعوا بذلك إلى استقطاب أعضاء جدد يقاسمونهم نفس الآراء السياسية.

كما أُدرج في الدستور الفرنسي لسنة **1848** عدة تكتلات على غرار تكتل القصر الوطني (Palais National)، وتكتل المعهد (Institut)، وتكتل شارع بواتيه، وتكتل شارع كاستيغليون وتكتل شارع الأهرامات.

بالإضافة إلى أحزاب أخرى ظهرت في برلمان فرانكفورت وهي: حزب مقهى ميلاني، وحزب الكازينو، وحزب اوتيل ورتمبرج، وحزب اوتيل ألمانيا، وحزب اوتيل مون تونير.[1]

المطلب الثاني: تعريف الأحزاب السياسية

أولا: تعريف اصطلاحي للحزب السياسي

تعددت تعريفات الحزب السياسي بتعدد خلفيات فقهاء علم السياسة ومنظريه، ومن بين تلك التعريفات نذكر التعريفات التالية:

1. **موريس دوفرجيه M.Duverger** : الحزب السياسي جماعة منظمة من الأفراد تسعى للوصول إلى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها.[2]
2. **كلسن:** الحزب السياسي هو تجمعات لأفراد يعتنقون نفس الأفكار، تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة.
3. **أندريه هوريو A.Hauriou:** الحزب هو تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة.

---

[1]. موريس ديفرجيه: **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد، عبد المحسن سعد، ط:1، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،2011، ص: 6 .

[2]رشيد عبيد، منير صوالحية: **التنشئة السياسية في الأحزاب الجزائرية "الواقع والتحديات"**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية،جامعة تبسة ،ع: 03، ص: 1041.

4. **ماكس فيبر M.Wibber :** الحزب هو علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف وإعطاء زعماء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادلة للأعضاء.[1]
5. **جون بيردو G.Bordeau:** الحزب هو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، وتدين بنفس الزاوية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم او على الأقل التأثير على قرار السلطة الحاكمة.
6. **كونستون Constant** : الحزب هو اجتماع عدد من الناس يعتنقون العقيدة السياسية نفسها.
7. **فيليب برود P.Braud** : يرى أن الحزب هو تنظيمات ثابتة نسبيا تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي.
8. **كونجي Conguei:** تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الإستيلاء على السلطة كليا أوجزئيا حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه.
9. **إيهاب زكي سلام:** الحزب مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة.
10. **سعاد الشرقاوي:** تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية تهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة.
11. **رمزي طه الشاعر:** جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادؤهم التي يلتقون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها ويرمون إلى تحقيق مبادؤهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها.[2]

[1].إلهام نايت سعيدي، سهام حروري: "**خصوصيات وظائف الأحزاب السياسية في إفريقيا**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،جامعة بسكرة ع: 09، 2016، ص: 96.

[2] رشيد عبيد، منير صوالحية، **المرجع السابق**، ص: 1041.

يتبين من التعريفات السابقة أن الحزب السياسي يمثل مجموعة من الأفراد تربطهم عناصر مشتركة، يسعون لتحقيق عدة أهداف من أهمها بلوغ السلطة، إلا أن تلك التعريفات لم توضح آليات عمل هذه الأحزاب. وفي ما يلي تعريف إجرائي للحزب السياسي.

ثانيا: تعريف اجرائي للحزب السياسي

الحزب السياسي تجمع بشري، يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الوصول إلى السلطة، من خلال صياغة عدة برامج وخطط عمل التي تعكس توجهات وقيم المنتسبين له وعرضها في الحملات الانتخابية، بغية توسيع النفوذ وكسب أكبر عدد ممكن من الأعضاء المنتسبين أو المُوَالين له.

المطلب الثالث: أنماط الأحزاب السياسية

تعددت أنماط الأحزاب السياسية بتعدد معايير تصنيفها فقد صنفها موريس دوفرجيه إلى أحزاب كوادر وأحزاب جماهير حسب معيار طبيعة المنتسبين للحزب، وصنفها "جون شارلو" حسب معيار أهداف الحزب و إستراتيجيته إلى أحزاب الأعيان، أحزاب المناضلين، و أحزاب التجمع[1].

بالإضافة إلى عدة معاير أخرى نذكر منها:

أولا: المعيار الإيديولوجي

يتميز هذا النوع من الأحزاب عن غيره بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة وباختلاف إيديولوجيتها اختلافا عن إيديولوجية الأحزاب الأخرى، ومن تلك الأحزاب نذكر الأحزاب الراديكالية– اليمينية والأحزاب البرجوازية– الليبرالية والأحزاب الاشتراكية– الديمقراطية.[2]

---

[1]. ليندة أونيسي: **الأحزاب السياسية والانتخابات في الجزائر**، مذكرة ماجستير (قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة باتنة)، 2004/2003، ص18.

[2].لبنى حشوف: **الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية**، مذكرة ماجستير(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة)، 2014/2013، ص31.

ثانيا: المعيار الوظيفي

وتنقسم إلى أحزاب حاكمة وأحزاب مهيمنة وأحزاب معارضة حيث تمثل الأحزاب الحاكمة أحزاب نجحت في الوصول إلى السلطة، وفي السيطرة على الحكم، ولهذا فإن أهدافها المستقبلية تكمن في تحديد البرامج والاستراتيجيات السياسية التي تسمح لها بتعزيز نفوذها. بينما تعتبر أحزاب المعارضة أحزاب صاعدة مشاركة في ممارسة السلطة أو قريبة منها وهي تسعى إليها من خلال اتخاذ مواقف سياسية مناقدة ومعاكسة لاتجاهات السلطة الحاكمة من اجل إظهار ضعفها ومناطق الخلل في سياساتها.[1]

ثالثا: معيار الولاء

أي الولاء لزعيم وقائد الحزب، الذي يعتبر هو المتحكم والمسير الوحيد لبرنامج الحزب، وقد ينتهي الحزب ويُحَل بوفاة الزعيم.[2]

رابعا: المعيار الجغرافي

وتنقسم وفق هذا المعيار إلى أحزاب عالمية وأحزاب محلية، فالأحزاب العالمية هي أحزاب انتشرت على نطاق واسع من الدول وتمتاز بالمرونة الكبيرة مما يسمح لها بالتكيف بسرعة مع الظروف المتصلة بكل دولة مع الحفاظ على نفس المبادئ والأسس ومثال ذلك الحزب الشيوعي السوفييتي الذي يعتبر نموذجا لبقية الحزاب الشيويعة عبر العالم.

والأحزاب المحلية هي أحزاب نشأت على المستوى الوطني وبقيت كذلك دون أن تتمكن من التوسع العالمي خارج حدود الدولة، بسبب ارتباط مبادئه بالقيم والمبادئ المحلية المقتصرة على هذه المنطقة دون غيرها.[3]

---

[1] لبنى حشوف: **المرجع السابق**، ص32.

[2] .نفسه، ص: 33.

[3] نفسه.

المطلب الرابع: أدوار الأحزاب السياسية

أولا: التنشئة السياسية (تأطير وتكوين)

يُعد **هيربرت هايمان** أول من صاغ هذا المصطلح في دراسة له عام 1959 في كتاب بعنوان "التنشئة السياسية" حيث عرفها على أنها تعلم الفرد لأنماط سلوكية اجتماعية تساعده على أن يتعايش مع الأعضاء الآخرين في المجتمع وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع بما يساعده هذا الفرد على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع. وثم تعددت التعريفات من بعده، فقد عرفها **فريد دجرين شتاين F.Greenstein** على أنها التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مراحل الحياة، عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع. وعرفها **نورمان أدلر N.Adler** على أنها عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية ذات المغزى السياسي عن طريق الأسرة والمدرسة والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة. ويرى **محمد علي محمد** أن التنشئة السياسية عملية مستمرة ودائمة فهي لا تتوقف عند الطفولة أو المدرسة، فالخبرات السياسية المختلفة للفرد مع الحكومة، والحزب، وإدراك الأفراد لأدوار رجال السياسة، كلها عوامل هامة في تحقيق التنشئة السياسية.[1]

ومن جملة التعريفات السابقة يمكن أن نخلص إلى التعريف الإجرائي التالي هو أن عملية التنشئة السياسية عملية تكوين متواصلة تشمل جميع المراحل العمرية، تتشارك فيها الأحزاب السياسية إلى جانب أفراد أخرى من المجتمع كالأسرة والمدرسة، تهدف أساسا لتنمية الوعي السياسي لدى الفرد، لتمكينه من تحديد خياراته السياسية بكل عقلانية ورشادة.

ثانيا: التمثيل السياسي (التمثيل النيابي)

[1]. رشيد عبيد، منير صوالحية: **المرجع السابق**، ص: 1043.

تعتبر النظرة إلى الأحزاب السياسية كتعبير عن التطور الذي عرفته مساهمة الجزب السياسي في حقل الممارسة السياسية، ذلك لأن الوظيفة الأساسية للحزب السياسي هي التمثيل والتعبير عن مصالح فئات مختلف المجموعات الاجتماعية التي يتشكل منها.[1]

يضمن النظام الحزبي إيجاد حلقة اتصال بين الحكام والمحكومين في المجتمع السياسي، ففي ظل سيادة النظام النيابي والذي يعهد فيه الشعب إلى مجموعة من الممثلين بتولي الحكم باسمه، ولا يكون له عليهم من سلطان إلا عند إعادة انتخابهم، تبدوا أهمية التعددية الحزبية تضمن التقاء الشعب بنوابه ومناقشة قضاياهم والاستماع لمطالبهم ودراستها وبلورتها ونقلها إلى الحكام، سواء في صورة اعتراضات على أداء معين أو حثهم على مضاعفة الجهود إذا كان ما يبذل منها لا يكفي لتحقيق مصالح الناخبين محل المطالبة أو الاعتراض، فهي تعمل على سد الفجوة بين الحكومة والمواطنين.[2]

ثالثا: الدعاية الانتخابية

تستخدم الأحزاب السياسية المتنافسة والمرشحين الدعاية الانتخابية بغرض محاولة التأثير في جمهور الناخبين ومخاطبة عواطفهم ومشاعرهم بوسائل مختلفة، كالكلمة والصورة أو كليهما، وذلك من خلال برنامج عمل محدد يأخذ في الاعتبار كل الظروف الواقعية التي تباشر فيها الأحزاب نشاطها، بقصد تكوين رأي عام موحد يمثل اتجاها سياسيا محددا للأحزاب وأنصارها.[3]

رابعا: تعكس الواجهة الديمقراطية للنظام السياسي

تعتبر الأحزاب السياسية مؤسسة من مؤسسات النظام الديمقراطي، وتعمل من خلالها على تكوين الاتجاهات وتوجيه الرأي العام، وخلق نوع من التطابق لمصالح الحزب الخاصة مع المصلحة العامة. كما أنها تقوم بوظيفة المعارضة النزيهة من خلال العمل على مراقبة حزب

[1] عبد الفتاح حلواجي، التمثيل السياسي المحلي في الجزائر الإطار الدال والممارسة الميدانية دراسة ميدانية بولاية الوادي للعهدة الانتخابية (2007 – 2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2010 – 2013 ص66.

[2] عبد الرزاق حسن: "**الأحزاب السياسية وإشكالية الدور والوظائف في النظم السياسية المقارنة**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ع: 7، بسكرة،2022، ص: 305.

[3] ليندة أونيسي: **المرجع السابق**، ص: 63.

الأغلبية ونقد سلوك القائمين على تنفيذ سياسته ليس نقدا مجردا فحسب، بل تبين الحل البديل الذي تراه أكثر تحقيقا للنفع العام.

خامسا: الأحزاب السياسية تكفل الاستقرار في الحياة السياسية

يكفل نظام التعددية الحزبية استقرار الحياة السياسية في الدولة، وذلك من خلال تأكيد الأحزاب على إمكانية تداول السلطة وانتقالها بطريقة سلمية وبهدوء من حزب لآخر، ويجعل المعارضة تشعر بمشاركتها في إدارة دفعة شؤون البلاد، فالأحزاب تستطيع تنظيم الاحتجاجات ضد الهيئة المعارضة وقوى الاستبداد والتسلط وتزداد فرص ظهور التجمعات السرية للساخطين والمتذمرين.[1]

نقد للدور الإيجابي للأحزاب السياسية

هناك من يرى بأن وجود الأحزاب السياسية وتشكلها يشكل خطرا على ديمقراطية النظام السياسي، بل وقد يعتبر تهديدا لاستقراره وأمنه، وقدموا لذلك المبررات التالية:

أ. **الأحزاب أداة لتشويه الديمقراطية والرأي العام:** كثيرا ما تتهم الأحزاب السياسية بأنها خاضعة لسيطرة وتوجيه أقلية قليلة تتمثل في زعماء الأحزاب وقادتها، فالناخب حينما ينحاز إلى حزب معين لاقتناعه ببرنامج هذا الحزب فإنه يعطي صوته لمرشح هذا الحزب بطريقة تلقائية نتيجة لهذا الاقتناع، إلا أن الأحزاب كثيرا ما تلجأ إلى تغيير برامجها أو تعديلها دون الرجوع إلى أنصارها أو مؤيدها.

ب. **تقييد حرية النائب وتفضيل المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية**

تقوم الأحزاب باختيار مرشحيها ودعمهم ماديا ومعنويا وحشد الجماهير حولهم من خلال تهيئة الرأي العام بما يملكه الحزب من إمكانيات، فإذا ما حالف العضو النجاح في عضوية المجالس المحلية أو الوطنية، فإن هذا العضو ملزم بالتقيد ببرنامج الحزب

[1].عبد الرزاق حسن، **المرجع السابق**، ص: 306.

السياسي وآرائه حتى وإن خالف ذلك رأيه الشخصي. وهذا الأمر يجعل النائب أم العضو ممثلا للحزب وليس ممثلا لرأي الأمة.

ت. **التفرقة والتقسيم:** يتهم البعض الأحزاب بأنها تؤدي إلى فصم عرى الوحدة في الدولة، وتقسم الأمة إلى جماعات متناحرة ومتنافسة بسبب الصراح بين الأحزاب والإيديولوجيات المختلفة. فكل حزب بطبيعة الحال يعمل على إضعاف خصومه من الأحزاب الأخرى، فتنقسم بذلك الأمة في الوقت الذي كانت فيه متحدة.[1]

[1] عبد الرزاق، حسن .المرجع السابق، ص: 309.

خلاصة الفصل الأول

تعرضت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى مفهومي مصطلح الإيديولوجيا والأحزاب السياسية، مع بيان أهم الخصائص المتعلقة بكل منهما. فقد خُصَّ المبحث الأول لمفهوم الإيديولوجيا حيث اشتمل إلى جانب نشأة المصطلح وظهوره، أهم المصطلحات المشابهة له، والعوامل المؤثرة في تحديد الخيار الإيديولوجي. بينما وضح المبحث الثاني النشأة التاريخية للأحزاب السياسية، وتصنيفها، ووظائفها إلى جانب النقد الموجه لها.

الفصل الثاني: مواقف الأحزاب السياسية بالجزائر انطلاقا من البعد الأيديولوجي

المبحث الأول: التطور التاريخي للأحزاب السياسية بالجزائر

المطلب الأول: الظاهرة الحزبية في الجزائر بعد الاستقلال ومرحلة الأحادية الحزبية

المطلب الثاني: مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر

المطلب الثالث: مرحلة التعددية الحزبيةفي الجزائر

المبحث الثاني: الخارطة الحزبية في الجزائر(الايدولوجيات)

المطلب الأول: التيار الوطني القومي

المطلب الثاني: التيار الاسلامي

المطلب الثالث: التيار الفرنكفوني العلماني

المبحث الثالث: بعض مواقف الاحزاب السياسية تجاه بعض القضايا الازمات

المطلب الأول: موقف الاحزاب الجزائرية تجاه بعض الازمات والقضايا الداخلية

المطلب الثاني: موقف الاحزاب الجزائرية تجاه القضايا والازمات الاقليمية والسياسات الخارجية للدولة

المبحث الرابع: التحالفات الحزبية في الجزائر

المطلب الأول: التحالفات الحزبية اثناء الأزمة الأمنية والتي حاولت تقديم حل للازمة والتحديات القائمة

المطلب الثاني: التحالفات الحزبية بعد الأزمة الأمنية

المطلب الثالث: التحالفات الحزبية قبيل تشريعات 2017

تمهيد

ان المشاهد للتاريخ الحزبي في الجزائر يلاحظ الكم الهائل من التنوع الفكري و الايديولوجي للأحزاب الجزائرية (اسلامية، علمانية، اشتراكية، وطنية وغيرها) وهي ليست وليدة اللحظة بل هي نتاج صراع كبير بدأ مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، عبارة عن صراع مع المستعمر من أجل استرداد حقوق الشعب الجزائري وكرامته، إلى غاية الاستقلال والصراع من أجل السلطة بين الأحزاب نفسها.

وإن كان للأحزاب الجزائرية ايديولوجيات خاصة، فمن الحتم أن هناك تأثير في السياسة العامة من خلالها، لذلك سنحاول وضع خارطة ايديولوجية للأحزاب الجزائرية مع نسرد بعض مواقف الاحزاب في عدة قضايا داخلية وخارجية وهذا يتطلب منا دراسة التطور التاريخي للأحزاب في الجزائر ما بعد الاستقلال .

المبحث الأول: التطور التاريخي للأحزاب السياسة بالجزائر

بعد الاستقلال عرفت الظاهرة الحزبية تغيرات كبيرة و تطورات مرحلية بارزة ، فبعد الصراعات على السلطة إثر الاستقلال مباشرة بين قيادات ثورة التحرير والاختلاف في منهجية الحكم الذي سيتبع انتهى بما يعرف بأزمة صائفة 1962، و بعد أن فرضت جبهة التحرير الوطني نفسها كحزب سياسي يقود البلاد لما يتمتع به من مشروعية شعبية و ثورية، فقد تم اعتماد الأحادية الحزبية في الجزائر إلى غاية سنة 1989، أين أقر دستور 1989 التعددية الحزبية في الجزائر بعد ما شاهدته البلاد في أحداث أكتوبر 1988، وهو ما سنناقشه في ما يلي:

المطلب الأول: الظاهرة الحزبية في الجزائر بعد الاستقلال ومرحلة الاحادية الحزبية

رافق ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة تأزم الوضع الأمني بسبب الصراع على السلطة، ووصول الأطراف السياسية المشكلة لمختلف هيئات الثورة التحريرية إلى المواجهة العنيفة، الأمر الذي كان يوحي بأن الصراع على السلطة سيأخذ شكلا عنيفا، ولقد بدى لهذه الأطراف ضرورة تبني سياسة حزبية أحادية ذات توجه اشتراكي كسبيل وحيد لتحقيق النهضة المجتمعية، وتم ترسيخ ذلك بإصدار نصوص قانونية تخول لهيمنة رئيس الجمهورية والحزب الواحد.[1]

وقد كانت جبهة التحرير الوطني هي الحزب السياسي الوحيد الذي سيواصل قيادة الجزائر سياسيا بعد الاستقلال و كرد فعل على تحويل الجبهة إلى حزب سياسي ظهرت أول بوادر المعارضة من محمد بوضياف ، حسين آيت احمد حيث قام الأول بتأسيس أول حزب معارض و هو الحزب الثوري الاشتراكي تأسس في **20 سبتمبر 1962** في فرنسا، و تم الإعلان عنه في اليوم التالي في الجزائر ، إلا أن هذا الحزب لم يستمر لأن أعضاؤه انظموا الى النظام الحاكم، أما الثاني فقد أسس حزب معارض آخر بقيادته في **29 سبتمبر 1963** عارض النظام و سعى الى اقامة نظام برلماني يعتمد على التعددية الحزبية غير أن الأحداث التي ميزت هذه

[1] خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2005-2006، ص89.

الفترة أهمها حرب الحدود مع المغرب أثرت على هذه المعارضة و أفشلتها لتكرس الجزائر الأحادية الحزبية فعليا. [1]

و رغم أنه بعد الاستقلال مباشرة صدر قانون تحت رقم **157/62** مؤرخ في **1962/12/31** مضمونه سريان التشريع الفرنسي النافذ، إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية ورغم أن النصوص السارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية غير أنه و للمحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر على أساس أنها فجرت الثورة، و قادت البلاد إلى الاستقلال فصدر مرسوم تحت رقم 297/**63 مؤرخ في 14 أوت 1963** تضمن: منع انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تضمنت المادة الأولى منه: " **يمنع على مجموعة التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي** "؛ و لتعزيز ذلك صدر **دستور 10 سبتمبر 1963** حيث نص في مادته 23 على أن " **جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر** ".

المطلب الثاني: مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر

لقد شهد الوسط السياسي في الجزائر في بداية الثمانينات نوعا من الانتعاش، و بدأت بعض التيارات السياسية تظهر للوجود، و تزامن هذا مع الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في هذه الفترة، التي عرفت أيضا أزمة البترول التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، فأصبحت الجزائر تواجه أزمة اقتصادية حادة أدت إلى ظهور التوتر في أوساط المواطنين، وهذا بدوره أدى الى الانقسام في أوساط النخبة السياسية الحاكمة حول التعامل مع هذه الأزمة و حول السياسة الاقتصادية المنتهجة، و باشتداد هذا الصراع السياسي تفاقمت الأزمة وانتقلت إلى الشارع الجزائري لينفجر الوضع يوم: **05 أكتوبر 1988**، وقد وصل الأمر لغاية اعلان حالة الحصار، و فرض حظر التجول وعلى إثرها اعلنت حالة الطوارئ ، و في **27** و **28 نوفمبر 1988**، انعقد **المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني** وتم فيه: تقبل مختلف الحساسيات السياسية في إطار جبهة التحرير الوطني، تمهيدا لصدور قانون

[1] عمايرية فايزة: "**المرجعية التاريخية للأحزاب السياسية في الجزائر**". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة. مج: 10،ع: 1، 2023، ص: 704.

الجمعيات السياسية فيما بعد، وعلى ضوء ذلك تم عرض مشروع التعديل الدستوري سنة **1988**.[1]

إثر انعقاد المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني تم عرض مشروع تعديل الدستور في **23/11/1989** و الذي صادق عليه الشعب بالأغلبية المطلقة، و من أهم ما جاء به هو مبدأ التعددية الحزبية حيث نصت **المادة 40** منه: " **حق إنشاء الجمعيات ذات طابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب**"، وتجسيدا لما جاء في **دستور 1989 صدر قانون11/ 89المؤرخ في 05/07/1989** يتعلق بالجمعيات السياسية، حيث جاء فيه: " **تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية**"[2]

المطلب الثالث: مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر

بعد إجراء الانتخابات المحلية في **12 جوان 1990** وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ تم في **26 ديسمبر 1991** إجراء الانتخابات التشريعية بالنسبة للدور الأول، وأسفرت النتائج على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقبل مباشرة المنافسة في الدور الثاني من الانتخابات التشريعية **سنة 1991** قام رئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد بتقديم استقالته بتاريخ **11 جانفي 1992**، وأثبت المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية وكذلك شغور البرلمان عن طريق الحل مما تسبب في أزمة دستورية، وبذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة و انشاء مجلس استشاري بدلا من البرلمان في **4 فيفري 1992**، وقام وزير الداخلية برفع دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وصدر قرارا بحلها في **4 مارس 1992**، والذي أيدته المحكمة العليا بقرارها الصادر في **29/04/1992**، وعلى إثر

[1] عمايرية، فايزة: "**المرجعية التاريخية للأحزاب السياسية في الجزائر**". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة. مج: 10،ع: 1، 2023، ص: 711.

[2] نفسه ، ص711

ذلك صدرت عدة مراسيم لحل المجالس الشعبية البلدية والولائية التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ[1].

المبحث الثاني: الخارطة الحزبية في الجزائر (الايدولوجيات)

لقد كانت سنة **1989** منعرجا حاسما في التغيير السياسي تميزت بالانفتاح السياسي وظهور تيارات سياسية جديدة ومتنوعة في الخارطة السياسية للجزائر، ولتحقيق فهم واسع لخارطة القوى السياسية ارتأينا تصنيفها حسب انتمائها الفكري:

المطلب الأول: التيار الوطني القومي

تمثله مجموعة قوى سياسية ذات توجهات معتدلة تركز في أولوياتها على إعطاء الأهمية للانتماء الجغرافي والتاريخي للوطن، وتجسده القوى السياسية التالية:

- **جبهة التحرير الوطني[2]:**

أُسس عام **1954** ويعد النواة الأولي للجناح السياسي لجيش التحرير الوطني، يعتمد في اطروحاته على الافكار الاشتراكية وتعزيز الوطنية وقد مسك زمام السلطة منذ سنة **1962**، وقد تعاقب قادته على قيادة البلاد، وفي سنة **1991** تحول إلى حزب معارض بسبب وقف المسار الانتخابي، ثم في عهدة الرئيس بوتفليقة عاد إلى السلطة وقيادتها.

–جبهة القوى الاشتراكية:

بدأ نشاطه السياسي عقب الاستقلال في **1963**، وهو حزب ذو توجه وطني، يعمل على ترسيخ مبادئ **أول نوفمبر 54** وأرضية مؤتمر الصومام لعام 1956، اعتمد في طروحاته على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كأرضية للدفاع عن توجهاته وخياراته السياسية.

التجمع الوطني الديمقراطي[1]:

---

[1] عمايرية فايزة، المرجع السابق، ص: 712.

[2] فرج عبد الحميد. حلواجي عبد الفتاح: " تفاعلات النخب الوطنية مع المحطات السياسية في الجزائر ـ بين المشاركة والممانعة والحياد"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول إشكالية تفعيل دور النخب الجزائرية في صنع السياسات العامة بين الواقع والمأمول، كلية العلوم السياسية: جامعة قسنطينة .2022/05/22.

أسس سنة **1997**، ذو توجه وطني معتدل وقد كان دائما ملازما لجبهة التحرير في الحكم من خلال مناصفة عدد المقاعد المحصل عليها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية. وهو من اهم الاحزاب المشاركة فيما عرف بالتحالف الرئاسي.

- **تجمع أمل الجزائر:**

أُسس عام 2012، يصفه مفكروا السياسة بأنة خليفة حركة مجتمع السلم وهو احدى وسائل السلطة وادواتها ، لكونه داعما للسطلة دائما وظهر ذلك خلال ازمة التحالف الرئاسي.

–حزب جبهة المستقبل:

أُسس في **2012** عقب انشقاق رئيسه عن حزب جبهة التحرير الوطني، خطه السياسي وسطي معتدل، ذو توجه وطني غير بعيد عن توجه الحزب الأم جبهة التحرير الوطني.

نذكر أيضاً من الأحزاب ذات التوجه الوطني: حزب طلائع الحريات، وحزب عهد 54، وحزب الفجر الجديد، وجبهة الجزائر الجديدة، وحزب جيل جديد، وحزب جبهة التغيير... وغيرها.

المطلب الثاني: التيار الإسلامي

إن الميزة المشتركة لهذا التيار أنه يجعل من الاسلام والعقيدة الاسلامية مرجعا أساسيا في اختياراته وقراراته وولاءاته.

–الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

أُسس سنة **1989** من طرف بعض القادة الإسلاميين، قامت السلطة بحل الحزب بسبب احداث **1991** وتوقيف نشاطه السياسي، واتهامه بالفوضى وجر البلاد الى العنف.

- **حركة مجتمع السلم[2]:**

---

[1] المرجع السابق.

[2]فرج عبد الحميد. حلواجي عبد الفتاح: " تفاعلات النخب الوطنية مع المحطات السياسية في الجزائر ـ بين المشاركة والممانعة والحياد"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول إشكالية تفعيل دور النخب الجزائرية في صنع السياسات العامة بين الواقع والمأمول، كلية العلوم السياسية: جامعة قسنطينة .2022/05/22.

أُسست عام **1990** ، هو أحد الأحزاب المهمة في التحالف الرئاسي يتبنى الفكر الاسلامي في نشاطه السياسي، انسحب من التحالف سنة **2012** ، وانضم الى ما عرف بتكتل الجزائر الخضراء وهي مجموعة حزبية ذات توجه اسلامي.

-جبهة العدالة والتنمية[1]:

أسسه الرئيس المنشق عن حركة الإصلاح الوطني في **2011**، من أهم مبادئه أخلقة المجتمع والسياسة بالأخلاق الإسلامية. يولي أهمية للشباب بإشراكه في الحياة السياسية وإعطائه فرصاً أكبر.

-حركة الإصلاح الوطني:

أُسس عام **1999**، هو حزب ذو توجهين اسلامي وطني، يعد اطروحة النهوض بمؤسسات الدولة وتطوير كفاءاتها.

-حركة النهضة الإسلامية:

أُسست عام **1989** تعتمد في ممارستها للسياسة على الوسطية والاعتدال، ويتم تصنيفها كحركة تابعة لحركة الاخوان المسلمين، إلا أنها تتبني المرجعية الدينية والفكرية للمجتمع الجزائري.

-حركة البناء الوطني:

أُسست عام **2013**، تركز على القيم الاسلامية وكذلك مبادئ وقيم نوفمبر **1954** ، تسعى للنهوض بالدولة من خلال الكفاءات واعطاء الفرص ، وتطبيق دولة القانون ، لديها قاعدة جماهيرية لايستهان بها وقد ظهر ذلك في الانتخابات السابقة.

المطلب الثالث: التيار الفرنكفوني العلماني[2]:

نذكر أهم هاته الاحزاب باختصار

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

حزب العمال[1]:

أسس سنة **1990** يهتم بطبقة العمال وينتمي للمدرسة الاشتراكية، ويسعى ايضا لطرح فكرة فصل السياسة عن الدين.

–التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

أسس سنة **1989** وهو من الأحزاب المعارضة للسطلة، ذو توجه فرنكفوني وعلماني ،تميز نشاطه في منطقة القبائل ويسعى لتكريس الامازيغية وتمجيده

–حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية:

يبدو ظاهرياً أنه لا يمثل هذا التيار، ولكن ممارساته السياسية تدل على أنه ذو توجه فرنكفوني علماني، يدعو إلى تقليص دور الدين في الدولة، وإعطاء حرية أكبر دون قيود في مختلف المجالات.

المبحث الثالث: بعض مواقف الأحزاب السياسية تجاه بعض القضايا والأزمات

المطلب الأول : موقف الاحزاب الجزائرية تجاه بعض الازمات والقضايا الداخلية

1- موقف الأحزاب الجزائرية من أزمة التسعينات(الأزمة الأمنية)

الأزمة الأمنية في الجزائر هي صراع مسلح قام بين النظام الجزائري، وفصائل متعددة تتبنى أفكارًا موالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلام السياسي، بدأ الصراع في يناير عام **1992** عقب إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام **1991** في الجزائر، والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا مؤكدا مما حدا بالجيش الجزائري التدخل لإلغاء الانتخابات البرلمانية في

[1] المرجع السابق.

البلاد مخافة من فوز الإسلاميين فيه، وبدأ الصراع في ديسمبر عام **1991**، عندما استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هزيمة الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني في الانتخابات البرلمانية الوطنية. ألغيت الانتخابات بعد الجولة الأولى وتدخل الجيش للسيطرة على البلاد، وتم حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقل الآلاف من أعضائها، وشنت الجماعات الإسلامية حملة مسلحة ضد الحكومة ومؤيديها.

بالنسبة لحزب العمال فقد قاطع الانتخابات البرلمانية في **ديسمبر 1991** التي فازت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية، كما عارض قرار إلغاء الجولة الثانية من هذه الانتخابات الذي كان مزمع إجراؤها في **يناير 1992**.

وقع حزب العمال مع حزب جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية و الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1995 بما عرف بعقد روما . وكان هذا العقد حسب موقعيه يسعى ليكون أرضية سياسية يتم بموجبها اقتراح مخرج للأزمة التي تعيشها الجزائر. وهو عقد رفضته السلطة الحاكمة آنذاك.[1]

- إن الأزمة الأمنية في الجزائر كانت بين كتلتين متناقضتين تماما، وهما الفكر الاسلامي والمتمثل في الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وكتلة الجيش بالنسبة للجبهة فهي تحاول تطبيق الشريعة والقضاء على الأفكار الغربية من خلال الوصول إلى السلطة وهو ما بينته أقوال رئيس الحزب ونائبه في المحافل والتجمعات ولعباسي مدني كتاب بعنوان "**التوعية التربوية للمراحل التعليمية...**"، وهو كتاب رغم قلة صفحاته، يمثل عصارة فكر الشيخ عباسي التربوي والإصلاحي، بل ويحوي أيضا منهجه في الإصلاح والتغيير الذي أراد أن يطبقه في تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقبل ذلك دعا في هذا الكتاب إلى مراجعة العلوم الإنسانية التي أنشئت وتطورت على يد الغربيين، الذين لا تمثلون

[1] Jan erik lane, hamadi redissi,riyad saydawi : **Religion and politics –islam and muslim civilisation**. ashgate publishing, paris.2009. P: 241

العمق الإنساني في دراساتهم وكذلك مؤلفاتهم[1]، وأما الجيش الممثل العسكري للسلطة فهو يرى أفكار الجبهة هي أفكار الاسلام المتطرف.

إن موقف حزبي العمال وحزب جبهة القوى الاشتراكية من الأزمة بين السلطة الحاكمة وحزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، كان موقفا وطنيا للخروج من الأزمة دون اعتبار للأيديولوجيات وهو ما يعبر عنه بالمشاركة في عقد روما**(سانت ايجيديو1995)**.

2- مواقف الأحزاب من قرار وزارة التربية إلغاء مادة الشريعة من المقررات الدراسية:

صادق الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة على قرار حكومته بإلغاء مادة الشريعة من المقررات الدراسية، وكان القرار قد اتخذته وزارة التربية الوطنية بتوجيه من رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى ويقضي بإلغاء شعبة الشريعة في المدارس الثانوية وتقليص تدريس مادة التربية الدينية في الشعب الأخرى وفي جميع المستويات الدراسية[2].

الجدير بالذكر أن تلك المسألة كانت محل خلاف بين الحكومة وعدد من الفواعل السياسية منها **«جبهة التحرير الوطني»** و هي حزب الأكثرية البرلمانية وحركة مجتمع السلم الإسلامية المنضوية ضمن الحلف الرئاسي.

وقرر مجلس الوزراء في أعقاب اجتماع دام تسع ساعات دعم اختصاصات العلوم الاسلامية واللغة العربية والتاريخ، ببرامج تعليمية مستحدثة، وكتب وأساليب تعليم جديدة، مع الإشارة إلى أن المجلس حدد علامة اقصائية لمادة اللغة العربية في امتحان شهادة البكالوريا، مع إدراج الامتحان في مادة التربية الاسلامية اجبارياً في شهادة البكالوريا اعتباراً من سنة **2008.**

[1] مقال بعنوان: **هذا هو عباسي مدني كما عرفته!!**. جريدة الشروق، . تم الاطلاع في: 2023/05/15، على الساعة 11:30، منشور عبر الموقع: https://shorturl.at/admwQ

[2] مقال بعنوان: **إلغاء الشريعة الإسلامية من المقررات المدرسية في الجزائر**. في مجلة المسلم. تم الاطلاع في: 15-05-2023، على الساعة: 15:04، منشور عبر الموقع: https://almoslim.net/node/41355

و أدان البيان الختامي لاجتماع مجلس الوزراء ما يراه متاجرة بموضوع يتصل بالمنظومة التربوية وجاء في البيان أن مجلس الوزراء يشجب الحسابات السياسية التي برزت إلى الوجود بشأن إلغاء شعبة العلوم الإسلامية في التعليم الثانوي.

وقوى البيان موقف بوتفليقة هذا مكانة أحمد أويحيى وتأثيره على السياسة العامة للبلاد، وأغلق الأبواب أمام مساعي جبهة التحرير التي يقودها وزير الخارجية السابق عبد العزيز بلخادم في استعادة منصب رئيس الحكومة انطلاقا من كونها حزب أغلبية برلمانية.

كما حسم في أمر كان أعلن عنه رئيس **«حركة مجتمع السلم»** أبو جرة سلطاني والخاص بتحكيم الرئيس بوتفليقة في موضوع شعبة الشريعة، وكانت أطراف إسلامية عديدة تنتظر **«حكماً عادلاً»** من الرئيس بالتراجع عن قرار إلغاء التخصص، لكن بوتفليقة اقتنع بأن مضار الإبقاء على التخصص أكثر من منافعه على حد تعبير قيادي في التجمع الديمقراطي.[1]

ويذكر أن أويحيى كان قد أكد أمام نواب البرلمان على أن قرار إلغاء شعبة الشريعة غير قابل للتراجع لأنه اتخذ باسم الدولة الجزائرية ويندرج ضمن منظور شامل وعصري للمنظومة التربوية، وليس مجرد اختيار من وزير التربية، وكان كلامه ردا على عدد من النواب الإسلاميين والمحافظين الذين رفضوا القرار.

وكان قياديون بـ: **الائتلاف الرئاسي المؤيد للرئيس بوتفليقة** والمتكون من: **حزب التجمع الوطني الديمقراطي** برئاسة **احمد أويحيى، وحزب جبهة التحرير الوطني** برئاسة امينه العام **عبد العزيز بلخادم؛ وحركة مجتمع السلم** التي يقودها **ابو جرة سلطاني،** قرروا في آخر اجتماع لهم الاحتكام إلى رئيس الدولة بخصوص الغاء الشريعة بعد الخلافات التي برزت بينهم وكادت إن تعصف بهذا التحالف.

يذكر ان التجمع الوطني الديمقراطي من مؤيدي الالغاء على خلاف حليفيه الاخرين جبهة

[1] مقال بعنوان: إلغاء الشريعة الإسلامية من المقررات المدرسية في الجزائر. المرجع السابق.

التحرير وحركة مجتمع السلم.

وفي أول ردود الأفعال عبر قياديون في حركتي "**مجتمع السلم**" و "**الاصلاح**" أكبر حزبين اسلاميين في الجزائر عن خيبة أملهم في القرار وقالوا أنهم كانوا ينتظرون من بوتفليقة موقفاً منصفاً يعيد به الاعتبار لمادة يرونها كفيلة بالحفاظ على أصالة الشعب الجزائرين جهته، وصف قيادي في **حركة مجتمع السلم الجزائرية** (اسلامية مشاركة بالحكومة والبرلمان) أن تثبيت مجلس الوزراء قرار الغاء الشريعة بـ الخاطئ سواء صدر عن مجلس الوزراء أو بوتفليقة.

وقال عبد المجيد مناصرة أن القرار جاء لمنع الشباب الجزائري من التخصص في دراسة الشريعة الاسلامية مما يمثل تراجعا واضحا باتجاه تعليم الدين الاسلامي في الجزائر التي هي في حاجة ماسة في الوقت الراهن إلى تعليم رسمي للإسلام يمنع التطرف والافتاء بغير علم واستخدام الاسلام من اشباه الاسلاميين.

وأضاف مناصرة الذي شغل أيضا منصب وزير الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة **1999** أن الغاء شعبة الشريعة الاسلامية يسير في طريق علمنة المدرسة الجزائرية[1].

يعد موضوع الشريعة الاسلامية هاما لكونه أحد أسس قيام الدولة الجزائرية التي اشار اليها بيان **أول نوفمبر 1954**، وقد كان لإلغاء هذه المادة من المقررات الدراسة رأيين مختلفين تماما، فحزب **التجمع الديمقراطي** مؤيد لقرار الالغاء ويعود قراره هذا لكون الحزب مؤسس على أساس الانتماء الحضاري والتاريخي للوطن فمسألة الشريعة غير مندرجة ضمن افكاره، وأما استنكار هذا القرار ورفضه من قبل حزب جبهة التحرير وحركة مجتمع السلم، فالأول لكون رئيسه عبد العزيز بلخادم ذو توجه إسلامي وأما الثاني فهو حزب اسلامي محافظ ورأى من هذا القرار ارساء للعلمانية وهو الأمر الذي لا تقبله أفكار هذا الحزب أبدا.

3- موقف الاحزاب الجزائرية من اصلاحات التربية[2]:

[1] مقال بعنوان: **إلغاء الشريعة الإسلامية من المقررات المدرسية في الجزائر**. المرجع السابق.

[2] مقال بعنوان: إلغاء الشريعة الإسلامية من المقررات المدرسية في الجزائر. المرجع السابق.

اثارت اصلاحات الوزيرة السابقة نوريه بن غبريط جدلا كبيرا في الوسط الثقافي والسياسي داخل البلاد، لكون هذه الاصلاحات مست ركائز وعناصر مهمة في العقيدة الدينية للمجتمع الجزائر، وقد وجهت لها اتهامات بتغريب المدرسة الجزائرية واستخدامها لأجندة خاصة لتهديمها، وكذلك هناك من دافع عن بن غبريط واعتبر اصلاحاتها تحديثا للمدرسة الجزائرية، وأن الوزيرة تواجه حملة لاذعة من طرف المدعين بأنهم حماة اللغة العربية والإسلام، حسبما صرحت زعيمة حزب العمال لويزة حنون. كما كان الوزير الأول السابق عبد المالك سلال على رأس المدافعين عن بن غبريط.

اختلفت المعارضة تجاه الإصلاح التربوي الذي تقوده «بن غبريط»، وباستثناء «حركة مجتمع السلم/حمس» وبعض الهيئات المحسوبة على التيار الإسلامي كجمعية العلماء المسلمين، لم تشهد الوزيرة أي اعتراض أو تنديد بفضائح الأخطاء، بل العكس من ذلك لقيت «نورية» تأييدًا من أحزاب محسوبة على التيار العلماني في المعارضة على غرار «التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية/الأرسيدي وجيل جديد..

واتهمت فعلًا أطراف من التيار الإسلامي وبعض الإطارات السابقة من قطاع التربية والتعليم الوزيرة بمحاولة «تغريب» المنهاج، وذكر نواب إسلاميون بأن ما تقوم به «بن غبريط» هو تحقيق لأحلام فرنسا بعد فشلها مع جيل الثورة السابق..

تعتبر حركة مجتمع السلم الاصلاحات الجديدة في قطاع التعليم منافيا للقيم والأخلاق الإسلامية وخروجا عن الدين أيضا، وهذا سبب رفضها لهاته الاصلاحات وهو رد فعل يعبر عن ايديولوجية الحزب وما تأسس عليه ، فالقيم الاسلامية اهم قواعد نشأة الحزب عكس بقية التيارات والاحزاب العلمانية والاشتراكية وغيرها فهي لايهتم بالقيم الدينية .[1]

4- مواقف الأحزاب الجزائرية من تطبيق المادة 102 من الدستور[2]

[1] مقال بعنوان: **إلغاء الشريعة الإسلامية من المقررات المدرسية في الجزائر، المرجع السابق**

[2] رئاسة الجمهورية، **دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية**، الأمانة العامة للحكومة، مارس 2016، ص13.

كانت للأحزاب الجزائرية ردود افعال مختلفة بعد أن طلبت قيادة الجيش تفعيل **المادة 102** من الدستور لإثبات شغور منصب الرئيس بسبب مرض أو عجز أو عدم قدرة على اتخاذ قرارات ونذكر من مواقف الاحزاب ما يلي:

حركة مجتمع السلم كانت من الأوائل الذين سارعوا لإبداء رأيهم في مطلب رئيس أركان الجيش، واعتبرت في بيان لها أن الاكتفاء بتطبيق **المادة 102** من الدستور لا يتيح تحقيق الإصلاحات بعد الشروع في تطبيقها ولا يسمح بتحقيق الانتقال الديمقراطي والانتخابات الحرة والنزيهة.

وفيما أكدت الحركة على ضرورة اكتفاء المؤسسة العسكرية بمرافقة الوصول إلى الحل السياسي والتوافق الوطني والمحافظة على مدنية الدولة، طالبت بتعيين رئيس حكومة توافقي وطاقمه بالتوافق مع الطبقة السياسية وبما يرضي الحراك الشعبي، فضلا عن تأسيس اللجنة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات.

من جهته رحب حزب التجمع الوطني الديمقراطي "الأرندي" بزعامة أحمد أويحيى، بقرار تفعيل **المادة 102** من الدستور الجزائري الذي دعا إليها الفريق أحمد قايد صالح ودعمه.

وجاء ترحيب الأرندي على لسان الناطق باسم الحزب صديق شهاب، حيث قال: "نحن راضون عن هذه العودة إلى المسار الدستوري، الذي يجب ألا نغادره أبدًا."

وأضاف: "قد يكون صحيحًا أن الدستور اليوم لا يحظى بالإجماع لكنه يظل مرجعًا هامًا وجمهوريًا لذلك، كانت هذه العودة إلى المسار الدستوري طريقة جيدة للجميع."

أما رئيس حزب جبهة العدالة والتنمية عبد الله جاب الله، فقد أكد أن الاقتصار على تطبيق المادة 102 من الدستور وحدها ليس استجابة لمطالب الشعب، بل إرادة للالتفاف على مطالبه وتمديد من عمر النظام.

واعتبر جاب الله أن تفعيل المادة 102 يجب أن يكون مقرونا بالمادة 7 التي تنص على أن الشعب مصدر السيادة.

من جانبه سجل رئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس باهتمام نية الجيش الاضطلاع بمسؤولياته لحل الأزمة، بيد أنه اعتبر أن تطبيق المادة 102 لا يمكن أن يشكل لوحده حلا للأزمة[1].

بينما اعتبرت جبهة المستقبل أن دعوة نائب وزير الدفاع الوطني الفريق أحمد قايد صالح لتطبيق المادة 102 من الدستور تتقاطع مع نظرة الحزب للخروج من الأزمة التي تشهدها البلاد.

في المقابل صرح ياسين عيسوان الأمين الوطني المكلف بالاتصال في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن قائد أركان الجيش، نائب وزير الدفاع قايد صالح يحاول الانقلاب على الإرادة الشعبية.

وضمن نفس السياق ذهب حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي اعتبر أن خيار تطبيق المادة 102 من الدستور ليس هو الحل المطلوب من الشعب الجزائري، مضيفا أن الجيش يريد خنق الحراك الشعبي والسماح للنظام بأن يتجدد.

وجاء في بيان للحزب تحت عنوان "**مساس خطير بكرامة المواطن**"، أن المؤسسة العسكرية لم تنسحب من الحياة السياسية، وها هي تتدخل مرة أخرى في المسار الدستوري، ولا تستجيب لمطالب الشعب الجزائري الذي يطالب بتغيير النظام وليس بالتغيير داخل النظام.

وتابع البيان "المادة 102 لا تستجيب لمطالب الشعب الجزائري الذي يريد تقرير مصيره".[2]

---

[1] مقال بعنوان: **مواقف الأحزاب الجزائرية من تطبيق المادة 102 من الدستور**، تم الاطلاع في: 2023/04/25، على الساعة: 12:30، عبر الموقع لقناة العربية: https://ara.tv/mrmwc

[2] المرجع نفسه.

وعليه فإننا نلاحظ أنه قد تم قبول **المادة 102** من الدستور من طرف الأحزاب الوطنية التي لها ولاء للسلطة والمؤسسة العسكرية، وهذا يعكس أيديولوجية هذه الأحزاب، عكس الأحزاب الإسلامية والعلمانية الرافضة للمادة 102 وذلك ايمانا منها بحق تقرير مصير الشعوب وحريته في اختيار حاكمه عن طريق تفعيل ومرافقة المادة 07 من الدستور للمادة 102 ، وهذا يعكس ايديولوجية هذه الاحزاب، والملاحظ أنهما طرفان متناقضان عقائديا(اسلامي، علماني) إلا أنهما اتفقا هذه المرة على رأي واحد.

5- موقف الأحزاب الجزائرية من الحراك لشعبي:

انسحبت الأحزاب الجزائرية من المشهد السياسي المتأزم في البلاد، بعد محاولات للحاق بحراك الجزائريين المفاجئ، وكما كان الأمر في عهد الرئيس السابق، بات حوار السلطة والشارع مباشراً من دون وسطاء، بعد "تصحر" العمل السياسي الحزبي وفقدان الأمل فيه. في الأسابيع الأولى من المسيرات السلمية، لا سيما في العاصمة الجزائرية، كان زعماء أحزاب ضمن المشاركين في الحراك بعدما فاجأهم الشعب جمعة الثاني والعشرين فبراير الماضي. وحاول أكثر من مسؤول حزبي البحث عن موطئ قدم بين المتظاهرين، تكفيراً عن حالة "تواطؤ" بطريقة أو بأخرى مع نظام بوتفليقة. وكان رد فعل الشارع سواء، حيث واجه رؤساء أحزاب إسلامية ويسارية وعلمانية مواقف الرفض ذاتها في الحراك. وعلى الرغم من أنها وجهت اتهامات لمجموعات صغيرة بتعمد مطاردتها، إلا أن الظاهرة تكررت بشكل أسبوعي، مع كل من لويزة حنون الأمينة العامة(سابقا) لحزب العمال، كريم طابو الناشط السياسي، عبد الله جاب الله، رئيس جبهة العدالة والتنمية.[1]

كما واجه المواقف ذاتها، كل من عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم، ومرشح الرئاسيات اللواء المتقاعد علي غديري، وشخصيات كثيرة من الحقل السياسي، ما ثبت ظاهرة نفور الجزائريين من الفعل الحزبي بفعل تراكمات على علاقة بفترة حكم عبد العزيز بوتفليقة.

[1] قدادرة عاطف:" **أحزاب ونقابات جزائرية تقفز من مركب الحراك الشعبي**". تم الاطلاع في: 11-05-2023، على الساعة : 11:32 ، منشور عبر الموقع https://shorturl.at/cdAV1

يقول المحلل السياسي والباحث الجامعي ناصر جابي عن هذه الحالة، " لم يكن الحزب السياسي الجزائري حالة شاذة، وهو يشاهد خروج المواطنين للشارع، من دون تأطير، وفي غياب كلي للظاهرة الحزبية وقياداتها... وضع أدى بالحراك في الجزائر إلى رفض مشاركة القيادات الحزبية الوطنية في المسيرات الأولى على الأقل. موقف عممته جماهير الحراك على كل القيادات الحزبية المعروفة"، مهما كان انتماؤها السياسي". وأضاف " لقد عاد الشباب بقوة إلى الاهتمام بالعمل السياسي، هم الذين كان المعروف عنهم ابتعاداً واضحاً عن كل ما هو سياسي رسمي، بكل أشكاله على غرار التحزب". وحسب رأي جابي فقد شمل ذلك الابتعاد كل النشاطات الرسمية، ومن أبرزها مقاطعة العمليات الانتخابية بكل مراحلها. كما شكلت ملاعب كرة القدم فضاءا بديلا عن الحزب السياسي للتعبير عن التوجهات والآراء السياسية، في حين بقيت الأحزاب السياسية حكرا على فئات معينة، والتي وضفتها لتحقيق مصالحها.

ويلقي الحراك الجزائري اللوم على الأحزاب الجزائرية والمنظمات النقابية وجمعيات المجتمع المدني، بسبب تشابه ممارستها السياسية مع سلوكيات السلطة الحاكمة، ويظهر ذلك في ارتفاع نسبة "الزبائنية" في اختيار القيادات، الأمر الذي يعكس مساوئ السلطة عموماً. وقد تميز الفعل الحزبي بأنشطة جديدة عرفت ب"التصحيحيات" ظهرت في عدة أحزاب على مدار عشريتين، وهي عبارة عن انقلابات قانونية موازية، تسمح للنشطاء السياسيين في الأحزاب باستعمال نفوذهم الإداري، مما تسبب في ضبابية الصورة السياسية لدى المواطن الجزائري فلم يعد باستطاعته التمييز بين أفعال السلطة الحاكمة، والنشاطات الحزبية. وطالت ظاهرة الانقلابات داخل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، بعض القادة فقد مست حزب جبهة التحرير الوطني ومن ثم حركة النهضة التي عرفت انقلابا على مؤسسها عبد الله جاب الله، إضافة إلى مجموعة من المؤامرات العلمية التي نفذت لاحقاً على مستوى عدد من الأحزاب. إلا أن تحمل تبعات هذا المسار ليس حكرا على السلطة بمفردها، بل يشمل النخبة الفاعلة والمسؤولة عن هذه الأحداث، التي تسببت في تمييع العمل السياسي، كما أنها أصبحت عاجزة عن تنظيم الاجتماعات العضوية الداخلية ما عدا لجان التأديب. ومن أكثر مشاهد الفعل

الحزبي، الشبيه بممارسات السلطة نفسها، اتصل بجبهة التحرير الوطني، التي تقود الغالبية والحكم منذ استقلال البلاد، فحتى وإن عرفت أزمات حادة في العشرية الماضية، إلا أنها لم تكن على قدر من الغموض مثل ما هو واقع في الفترة الحالية. وشكل خبر لقاء الأمينة العامة لحزب العمال،[1] بالسعيد بوتفليقة، في الـ27 مارس، ضربة موجعة جديدة للأحزاب الباحثة عن عذرية، فحنون شاركت في المسيرات منذ بداياتها في فبراير، وكانت تتوسط هتافات تتهم السعيد بوتفليقة(شقيق الرئيس) بـ"الفساد والخيانة وغيرهما"

ولأن فكرة العمل الجماعي المنظم قد سحبت من قاموس الجزائريين في العقدين الأخيرين، فإن غياب إطار حزبي نقابي، جمعوي يحظى بثقتهم، أخّر بشكل واضح مسألة تمثيل الحراك وتقديم متحدثين باسمه. ومن الواضح أن محاولات أحزاب ركوب الصفوف الأولى للمسيرات، كان بحثاً عن طرح بدائل وأوعية تضم هذا الكم من الجزائريين المهتمين بالسياسة فجأة. وتكرر الأمر ذاته نقابياً، فقد بات الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رمزاً يساوي "الفساد السياسي" بامتياز في نظر الجزائريين، وهو امتداد بدوره لفساد العمل السياسي عموماً، إثر شراكة جمعت زعيمه عبد المجيد سيدي السعيد مع الحكومة وأرباب المال، على حساب ملايين العمال المنضوين إليه بحجة "العقد الاقتصادي والاجتماعي".

إن الأحزاب السياسية كانت في واجهة الحراك منذ الأسابيع الاولى، إما لإيمانها بتغيير النظام السياسي أو رضوخا لإرادة الشعب فقط، لكون بعض الأحزاب كانت موالية للسلطة الحاكمة، وقد تم رفض كل الاحزاب من طرف الشعب لعلاقتهم السابقة والمشبوهة بالنظام الحاكم. إن انضمام كل الاحزاب للحراك كان يقتضي المصلحة العامة للحزب دون الافكار و الايديولوجيات، حيث تمت الخرجات من طرف مجموعات وتجمعات شبانيه تنادي بالتغيير الشامل وإصلاح النظام السياسي.

[1] قدادرة عواطف:. **المرجع السابق**.

المطلب الثاني: موقف الأحزاب الجزائرية تجاه القضايا والأزمات الإقليمية والسياسات الخارجية

1- موقف الأحزاب الجزائرية من السياسة الخارجية:

ترصد الأحزاب السياسية في الجزائر تطورات الموقف الحكومي من الأحداث الإقليمية والدولية، خاصة مع مخاوف جدية من انعكاسات تعقيدات السياق الدولي المتسارع، على الأوضاع الوطنية في الداخل الجزائري، سياسياً واقتصادياً، وفي علاقة بالضغوط الغربية التي تتعرض لها الجزائر ومشكلات التطبيع في المنطقة، وتحولات في علاقات الجزائر الإقليمية.

حدد حزب جبهة التحرير الهدف العام لبرنامجه في انتخابات سنة 2014، بالنسبة للقضايا الخارجية، والمحددة بالسياسة الخارجية والدفاع الوطني، فيقرر الحزب أنها ترتكز على مبادئ وقيم ثورة التحرير الوطني لأول نوفمبر1954، والتي تأخذ بعين الاعتبار تحولات المجتمع الجزائري والعلاقات الدولية، لذا ينبغي عليها العمل من أجل حماية المصالح الوطنية و ممتلكات الدولة الجزائرية بالخارج، السعي لإعادة بعث اتحاد المغرب العربي وإنشاء وحدة اقتصادية مغاربية، تحقيق انسجام ودعم العمل العرب.

وقال السكرتير الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش في مؤتمر للقيادات المحلية للحزب إن " الجزائر يجب أن تقف على مسافة واحدة بين الأطراف الدولية المتصارعة، والانكفاء بترتيب البيت الوطني ولعب الأدوار الدبلوماسية المقرّبة لوجهات النظر عند الضرورة، استعداداً لمواجهة التحديات المتتالية والتهديدات المتعاقبة"

وأشار إلى أن "الأزمة الأوكرانية ببعدها العالمي ستؤثر لا محالة على إقليمنا، على جوارنا القريب والبعيد، وعلى فضائنا المغاربي، العربي، الأفريقي والمتوسطي، وسترفع من مستويات التوتر وتحيي النزاعات التقليدية والنزعات التوسعية."

لكن "**جبهة القوى الاشتراكية**" تبدي مخاوف وقلقاً واضحاً من تطورات الموقف في العلاقات بين الجزائر والمغرب، وتعتبر أن "الفضاء المغاربي لا يتحمّل تدخلات أخرى في شؤونه".[1]

وفي تقديرات "**حركة مجتمع السلم**"، أكبر الأحزاب الإسلامية والمعارضة في الجزائر، فإن التطورات الدولية الراهنة بالغة الخطورة، وقد تضع الجزائر موضع ابتزاز دولي في استقطاب المواقف.

ونبه بيان أخر للحركة إلى "خطورة الضغط والابتزاز الذي تتعرض له الجزائر من طرف القوى الاستعمارية التقليدية، على خلفية الصدام الدولي بين روسيا والغرب، وهو ما يدعونا إلى الدفع باتجاه عالمٍ متعدِّد الأقطاب، وهشاشة سياسة النأي بالنفس أمام حدة الاستقطاب الدولي، الذي لا مكان فيه للضعفاء، مشيرة إلى أن ثمة هوامش تتيحها التطورات تفرض على دول كالجزائر استغلالها

وفي السياق، دعت "مجتمع السلم" السلطة الجزائرية إلى ما وصفته "بالمقاومة الدبلوماسية والاستفادة من تغيُّر موازين القوى الدولية لصالح القضاء على الأحادية القطبية، والتي كبَّدت العالم فضائع مروِّعة بسبب الهيمنة الغربية، والتي كانت على حساب الإنسانية والقضايا العادلة ومصالح الشعوب."

ولفتت إلى "فرصة تاريخية، وهي اتجاه الجزائر شرقاً، حيث مهد الحضارات والبيئات الحديثة للتطور والنمو، وللانخراط الفاعل والمؤثر في محاور إقليمية ودولية جديدة على أساس السيادة و فيما يخص القضايا الخارجية في برنامجه الانتخابي سنة 2014، وبالنسبة للسياسة

[1] لحياني عثمان: "**موقف الأحزاب الجزائرية من السياسة الخارجية: تباين وتحذير من الابتزاز الدولي**"، مقال بالقدس العربي. تم الاطلاع في 11-05-2023، على الساعة: 11:06، عبر الموقع: https://shorturl.at/dgkKU.

الخارجية، فقد حددت الحركة أهم مسائلها في الاهتمام بالجالية الجزائرية بالخارج مصالح المشتركة."[1]

وعلى الرغم من أن قطاع السياسة الخارجية للحكومة الجزائرية هو أقل القطاعات التي تتعرض في الغالب للنقد السياسي من قبل الأحزاب السياسية، حيث تحظى المواقف الدولية للجزائر بشبه إجماع، خاصة في ما يتعلق بمراجعة العلاقات مع فرنسا والغرب ورفض التطبيع ودعم حركات التحرر والقضايا العادلة، إلا أن بعض الأحزاب الجزائرية تعلن عن مخاوف جدية من ضعف الدبلوماسية الجزائرية في إدارة المواقف والأزمات بالشكل الصحيح.

وفي السياق، قال رئيس "**التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية**" محسن بلعباس في اجتماع المجلس الوطني للحزب إن "الجزائر لم يعد بوسعها أن تطمح في لعب أيّ دور مهما كان صغيراً، في نزاع عالمي تشترك فيه القوى العظمى في هذا العالم، هي التي لم تقوَ على لعب دور دبلوماسي حتى في النزاعات المشتعلة على حدود بلدنا."

وأضاف: "في هذا الصراع الذي تشكّل فيه مسألة الطاقة قضية مركزية أيضاً، كان من الممكن توظيف القدرة الكبيرة على إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي كورقة رابحة للتأثير دبلوماسيًا وإعطاء وزن أكبر لبلدنا. لكن للأسف ذلك لم يحدث"، مشيراً إلى أن السلطة أساءت استخدام الغاز في العلاقات الإقليمية.

وفيما يخص القضايا الخارجية للحزب في البرنامج الانتخابي سنة 2014 فقد درا الحديث عنها في نقاط محددة هي : الهجرة، التي وضح الحزب تصوره بشأنها من خلال وضع أجهزة مؤسساتية، لإشراك الجالية العلمية المقيمة بالمهجر في تطوير الجامعة الجزائرية، وضع إجراءات محفزة لفائدة المتعامل الاقتصادي المتواجد في المهجر(قروض، الجباية، العقار...)، إنشاء بنك مختلط في الخارج بين المتعاملين المهاجرين والدولة الجزائرية لاستثمار الاحتياط

[1] لحياني عثمان: **موقف الأحزاب الجزائرية من السياسة الخارجية: تباين وتحذير من الابتزاز الدولي** . المرجع السابق

المالي للجالية الجزائرية، وجعل الثنائية الجنسية جسرا ثقافيا[1] واقتصاديا بين الشعوب، وتشجيع الحركة الجمعوية لدى الجالية المقيمة بالمهجر بمنحها مساعدات مالية .

وبالنسبة لحزب العمال اليساري، فإن استمرار المواقف السيادية للدولة الجزائرية المكرّسة لاحترام سيادات الأمم، وبالتالي لرفض التدخلات الخارجية، والتي قادت السياسة الخارجية للجزائر منذ الاستقلال، يتطلب أولا "توطيد الجبهة الداخلية، خاصة في ظل تأكد وجود الخطر الصهيوني والتهديدات على الاستقرار الأمني في منطقتنا المغاربية، إثر عودة وتوطيد العلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني."

وطالبت الأمينة العامة للحزب لويزة حنون في المؤتمر العام للحزب المنعقد في العاصمة الجزائرية بأن "الحفاظ على سيادة بلادنا على الصعيد السياسي يملي على الدولة الجزائرية مراجعة علاقاتها مع كل الأنظمة المسماة بالعربية، التي تجاوزت خط التطبيع، ممّا يتطلب الانسحاب من الجامعة العربية التي تحت ذريعة الوحدة تفرض على بلادنا تقديم تنازلات على صعيد المبادئ، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والاعتداءات الخارجية التي راحت شعوب في المنطقة ضحيّتها."

وبخلاف هذه المواقف النقدية للسياسات الخارجية للجزائر، من قبل بعض أحزاب المعارضة، تنخرط باقي الأحزاب من كتلة الموالاة والحزام الحكومي في دعم وإسناد السياسات الخارجية للجزائر، خاصة في ما يخص العلاقات مع المغرب والموقف المتحفظ من التطبيع ومن الأزمة الأوكرانية.

وقال رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قرينة في لقاء مع الكوادر النسوية للحزب إن المواقف والجهود الجزائرية في تجميع الصف العربي والصف الأفريقي تستحق التثمين،

[1] لحياني عثمان: **م"وقف الأحزاب الجزائرية من السياسة الخارجية: تباين وتحذير من الابتزاز الدولي"**، المرجع السابق.

مشيراً إلى أن "المتغيرات الطارئة في العالم وساحات التوتر وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي من شأنها أن تضع الجزائر أمام رهانات جديدة"[1]

كما عبرت البيانات الأخيرة للأحزاب "جبهة التحرير الوطني"، و"جبهة المستقبل"، و"صوت الشعب" المشاركة في الحكومة، خاصة بعد تطور الموقف الإسباني من القضية الصحراوية، عن دعمها وإسنادها الكامل للسياسة الخارجية للجزائر ومواقفها[2].

نلاحظ أن أغلب الاحزاب سوى الموالاة أو المعارضة، اهتمت بجانب السيادة الوطنية و الامن القومي الداخلي، وهو قضية فطرية ليس لها علاقة بأيديولوجية الأحزاب السياسية، وكذلك نرى أن هناك نقد للسياسة الخارجية من طرف أحزاب المعارضة و أما باقي الأحزاب الموالية فهي مؤيدة للسياسة الخارجية للسلطة.

2- موقف الأحزاب الجزائرية من التطبيع مع اسرائيل وقضية فلسطين[3]:

طرحت كتلة نيابية في البرلمان الجزائري، تتبع حركة مجتمع السلم، أكبر الأحزاب المعارضة في البرلمان، مسوَّدة قانون جديد لتجريم التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، تتضمن منع كل أشكال الاتصالات أو التجارة أو التعامل مع الكيان الصهيوني أو الهيئات التابعة له أو الداعمة للاحتلال.

و تنص مسوَّدة القانون على تجريم "كل فعل من شأنه أن يتضمن فعل التطبيع مع الكيان الصهيوني"، وتمنع في مادتها الثانية "التعامل وإقامة أية اتصالات أو علاقات أو فتح مكاتب تمثيل من أي نوع وعلى أي مستوى كان مع الكيان الصهيوني بطرق مباشرة أو غير مباشرة"، كذلك "يمنع على كل شخص أن يعقد بالذات أو بالوكالة اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمين بالأراضي المحتلة أو منتمين إليها بجنسياتهم أو يعملون لحسابها أو مصلحتها مهما كان موضوع الاتفاقات، صفقات تجارية أو تعاملات مالية أو أي تعامل آخر مهما كانت طبيعته"

---

[1] لحياني عثمان: المرجع السابق

[2] نفسه

[3] نفسه .

ويحظى الموقف الرسمي والشعبي ضد التطبيع في الجزائر بإجماع سياسي ومدني في البلاد، إذ تعترض كل القوى السياسية والمدنية على اختلاف توجهاتها على أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل.

أن قضية فلسطين قضية مركزية سواء على مستوى السلطة أو على مستوى الأحزاب فالأحزاب الإسلامية قبل أن تراها أرضا محتلة، فهي أرض مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم وارض اسلامية وجب تحريرها وهي عقيدة اسلامية، وأما بقية الاحزاب فهي ترفض الاحتلال بكل اشكاله في تراه من خلال البعد الاقليمي وكذلك القومي، وكذلك يعبر عن السياسة الجزائرية الرافضة للاحتلال الاسرائيلي.

ترفض جميع الاحزاب السياسية التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، سوى كانت اسلامية او علمانية او وطنية وغيرها ، وكذلك تطالب بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين كأرض ذات بعد ديني او كأرض عربية.

3- موقف الاحزاب الجزائرية من قضية الصحراء الغربية[1]

إن جل الاحزاب الجزائرية بمختلف تياراتها لها نفس الموقف تجاه القضية الصحراوية ، وفق مبدا تقرير المصير، وقد اظهرت الاحداث الاخيرة التي ظهرت على المستوى الاقليمي بعد قيام اسبانيا بتغيير موقفها تجاه الصحراء الغربية والاعتراف بها كأرض مغربية عدة ردود، ونعرض هنا بعض المواقف الحزبية .

استنكر حزب "جبهة التحرير الوطني"، الذي يحوز على الأغلبية في البرلمان، تغير موقف السلطات الإسبانية المفاجئ بشأن قضية الصحراء، واعتبر أنه "انقلاب ومقايضة مشبوهة بين إسبانيا والنظام المغربي، على حساب قضية شعب يكافح من أجل تحقيق استقلاله، من خلال تنظيم استفتاء لتقرير المصير أقرته الأمم المتحدة، بعدما كانت إسبانيا ملتزمة بالحياد وداعمة لحل سياسي عادل تحت إشراف الأمم المتحدة"،

[1] لحياني عثمان: **المرجع السابق.**

ودعا الحزب الحكومة الإسبانية إلى "مراجعة موقفها الجديد، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية لإيجاد حل سياسي عادل ودائم.

واعتبرت "حركة مجتمع السلم"، أكبر الأحزاب الإسلامية المعارضة في الجزائر، في بيان لها، أن "مبدأ تقرير المصير في قضية الصحراء الغربية مبدأ ثابت لا تزيله التطورات الدولية، وأن المستقبل الآمن الزاهر والعادل للدول المغاربية سيكون بالنسبة لحركة مجتمع السلم ضمن مشروع المغرب العربي، وأن الاستقواء بالأعداء والاعتماد على التدخلات الخارجية لن يزيد المنطقة إلا تأزما."

وصفت الحركة التطورات الأخيرة بأنها محاولة لـ"الضغط والابتزاز تتعرض له الجزائر من طرف القوى الاستعمارية التقليدية، على خلفية الصدام الدولي بين روسيا والغرب، وهو ما يدعونا إلى الدفع باتجاه عالمٍ متعدِّد الأقطاب، وهشاشة سياسة النأي بالنفس أمام حدة الاستقطاب الدولي الذي لا مكان فيه للضعفاء"

من جهته، أبدى حزب "جبهة المستقبل"، الذي يشارك في الحكومة استغرابه من الموقف الإسباني إزاء قضية الصحراء، ووصفه بـ"غير المتوقع" وبـ"الخيانة التاريخية"، وأنه "موقف يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية"، ودعا الحزب الحكومة الإسبانية إلى مراجعة موقفها، وحذر من "التبعات السلبية الموقف على علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر".

واعتبرت "حركة البناء الوطني"، التي تشارك في الحكومة، في بيان لها، أن تبني إسبانيا لموقف جديد بشأن قضية الصحراء "يثير الكثير من الاستغراب والدهشة لما سبق أن التزمت به على الدوام من حياد، مع المرافعة من أجل حل سياسي عادل تحت إشراف الأمم المتحدة[1]."

ودعت الحركة الحكومة الإسبانية إلى "مراجعة موقفها، والعودة لما يوافق قرارات الشرعية الدولية.".

[1] لحياني عثمان: **المرجع السابق**

إن جل الاحزاب الجزائرية تأمن بفكرة تقرير المصير للشعوب المستعمرة ، وهي مع الحكومة في هذا الطرح فالأحزاب تأسست على عدة مبادئ ومن اهم مبادئها هو حق تقرير المصير لجميع الشعوب وهو امر حتمي لا تأثر فيه العقائد او الايديولوجيات وهذا ما رأيناه ان كل الاحزاب كانت مع هذا الحق.

4- موقف الاحزاب الجزائرية من الأزمة بين الجزائر والمغرب

ان الأزمات بين الجزائر والمغرب كثيرة فهي بدأت من حرب الرمال إلى التطبيع مع اسرائيل، ومن بين هذه الازمات ازمة ادعاء المغرب حق تقرير مصير منطقة القبائل على لسان ممثل الدبلوماسية المغربية بنيويورك سنة 2021 ، وقد كان لبعض الاحزاب الجزائرية مواقف تجاه الازمة فقد ندد حزب جبهة التحرير الوطني بشدة بما قام به السفير المغربي في الأمم المتحدة خلال المناقشة العامة للاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز، بدعم ما يسمى بحركة "الماك" المصنفة إرهابيا، مشيرا الى أن منطقة القبائل "جزء لا يتجزأ من الجزائر الواحدة"، حسب بيان للحزب.

وندد حزب التجمع الوطني الديمقراطي من جهته في بيان له، بقيام الممثلية الدبلوماسية المغربية بنيويورك بتوزيع وثيقة رسمية على جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، تدعم فيها لما تزعم بأنه "حق تقرير المصير للشعب القبائلي".

وأضاف ذات المصدر أن "هذا الفعل يبين بوضوح الدعم المغربي الذي يقدم حاليا لجماعة إرهابية معروفة كما يفضح الخطة من وراء التقارب والتطبيع مع الكيان الصهيوني والتي تهدف إلى ضرب استقرار الجزائر وتكرس بصفة رسمية انخراط المملكة المغربية في حملة معادية للجزائر".[1]

[1] مقال بعنوان: **أحزاب ومنظمات وطنية تندد بشدة بادعاءات المغرب حول حق مزعوم لتقرير مصير شعب القبائل**، جريدة باك برس، تم الاطلاع عليه في : 2023/04/05،على الساعة 09:30 منشور عبر الموقع: https://bak-press.dz/site/news/s/3169/www.bak-press.dz

وأوضح الحزب أن "هذا الخلط بين مسألة تصفية استعمار معترف بها من قبل منظمة الأمم المتحدة(الصحراء الغربية) وبين مؤامرة ضد وحدة الجزائر، يتعارض بصفة صارخة مع القانون الدولي والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي"

واعتبر حزب الحرية و العدالة، أن توزيع الممثلية الدبلوماسية المغربية بنيويورك لوثيقة رسمية على الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تحتوي على ما تسميه "حق تقرير مصير الشعب القبائلي"، يعتبر "إرهابا وعدوانا" على الجزائر.

وأوضح الحزب في بيان له توج اجتماع مكتبه الوطني المنعقد أن "توزيع الممثلية الدبلوماسية المغربية لوثيقة رسمية على جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تحتوي على ما تسميه حق تقرير مصير الشعب القبائلي يعتبر إرهابا وعدوانا جبانا يمارسه نظام المخزن الصهيوني الحاقد تجاه الجزائر، بالوكالة عن أسياده".

وبهذا الخصوص يدعو الحزب الدولة الجزائرية إلى "اتخاذ مواقف صارمة تجاه هذا النظام السرطاني"[1].

من الملاحظ أن الاحزاب الجزائرية تسير مع موقف السلطة في قضية المغرب وهو برجماتي بحت، ففي فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اظهرت السلطة بعض الليونة السياسية تجاه المغرب ، فكان من الاحزاب أيضا الجزائرية ان تسير معه في هذا الاتجاه فأقامت مجموعة لقاءات واتصالات مع احزاب مغربية لتوطيد العلاقة واعادة العلاقات بين السلطتين ، و اما اليوم فالأحزاب كلها تسير ايضا مع السلطة وتشدد على ضرورة معاقبة الدبلوماسية المغربية واتهامها بضرب استقرار الجزائر ، ولا نقول ان كل الاحزاب برجماتية وموالية للسلطة في كل اراءها ، بل هناك احزاب تسير مع الحقيقة يهمها استقرار الوطن قبل كل اعتبارات .

5- موقف الاحزاب الجزائرية من الربيع العربي

[1] مقال بعنوان: " **أحزاب ومنظمات وطنية تندد بشدة بادعاءات المغرب حول حق مزعوم لتقرير مصير شعب القبائل**"، المرجع السابق

انتقلت عدوى الربيع العربي من تونس الى البلدان العربية المجاورة للجزائر بشكل سريع (ليبيا ومصر) ، وقد كان للأحزاب السياسية عدة مواقف واراء تجاه الحراك الشعبي ،نتطرق لبعضها.

قال بن فليس رئيس حزب طلائع الحريات، في الحوار الذي جمعه بوكالة سبوتنيك " إن الجزائريين لا يؤمنون بالربيع العربي، ولن يكون هناك ربيع دموي في الجزائر".

و اما رئيس حزب العدالة والتنمية عبد الله جاب الله قال في حوار مع الجزيرة نت في سؤال عن عدم انضمام الجزائر للربيع العربي " إن أحداث عقد الثمانينيات ومنتصف التسعينيات جعلت من عاش هذه المرحلة يخشى أن تعود من جديد، لذلك "فالمؤمل عليه بعد الله هو الشباب الذي نشأ بعد تلك المرحلة، لأنه لم يعش تلك الأيام ومن ثم يصبح متحررا من آثارها، وهذا النوع من الشباب هو الذي سيصنع ربيع الجزائر، ونرجو أن يكون ذلك قريبا أو في المدى المتوسط.

وأشار رئيس جبهة العدالة والتنمية بالجزائر إلى أن الجانب الاجتماعي الذي كان من الممكن أن يكون عاملا مُفجرا للأوضاع كما حدث في بلدان الربيع العربي تم التكفل به من جانب النظام، لافتا إلى أن هذا الأمر يظل قائما ما دام سعر برميل البترول مرتفعا،[1] وإذا انخفض سعره لما دون سبعين دولارا فستعجز الحكومة عن تسديد أجور الموظفين خلال أشهر معدودة حينها قد يتوفر معطى أساسي قد يكون بمثابة المفجر للأوضاع"[2]

ويستبعد مقري رئيس حركة مجتمع السلم أن يكون نموذج الثورات العربية هو الخيار المطروح للتغيير في الجزائر، فيقول"لا أحد يريد أن تحدث الثورة في الجزائر، لأنها ستدفع البلاد إلى التقسيم، فالتغيير بالعنف لن يجلب إلا الخراب للبلد" ويضيف "نحن نعرف قيمة السلم جيدا

[1]محفوظ نسرين: بن فليس: "**الجزائريون لا يؤمنون بالربيع العربي والجيش لم يكن يوما ضد الشعب**"، مقال بجريدة النهار اون لاين، تم الاطلاع عليه: 2023/04/24، على الساعة: 10:17، منشور عبر الموقع: https://shorturl.at/dhrW2

[2]مقال بعنوان: "**الشباب سيصنعون ربيع الجزائر**". الجزيرة نت، تم الاطلاع عليه: 2023/05/18، منشور عبر الموقع: https://shorturl.at/avDQR

لذلك، سنجبر النظام على التغيير الهادئ، وذلك بالضغط عليه بالطرق والوسائل السلمية المتاحة[1].

ويعتقد عضو المكتب السياسي في **حزب جبهة التحرير الوطني** الحاكم في الجزائر العياشي دعدوعة، أن ما عاشته الدول العربية في السنتين الماضيتين "من مشاكل ودماء تجاوزته الجزائر منذ سنوات طويلة"[2].

ان جميع الاحزاب الجزائرية بمختلف توجهاتها وعقائدها لها رؤية واحدة تجاه الربيع العربي ، فالتجربة السابقة ايام الأزمة الأمنية ، جعلت موقف الاحزاب الجزائرية رافضا للربيع العربي وان التغيير لا يكون الا بالطرق السلمية ، رغم ان هناك احزاب كانت تريد تغيير النظام الحاكم بشتى الطرق ،الا ان إحداث العنف في دول الربيع العربي ،جعلت كل الاحزاب رافضة له .

المبحث الرابع: التحالفات الحزبية

إن الغاء مسار الانتخابات التشريعية سنة 1992، عطل من تجربة الانفتاح السياسي بالبلاد، وممارسة الديمقراطية السياسية كاملة، ولم تستمر التعددية السياسية إلا سنتين فقط ، لذلك وقعت البلاد في المحظور فالمشهد السياسي أصبح خطيرا والوضع الامني للبلاد تغير للأسوأ.

فظهرت بذلك التحالفات الحزبية والتي تهدف إلى تعزيز المطالب والاقتراحات الموجهة للسلطة ضمن برنامج نضالي مؤطر، مع التصدي لبعض القرارات أو تعديلها، كما سعت إلى تحقيق تقدم في المسار الإصلاحي بنا يخدم المصالح العامة للمجتمع.[3]

---

[1] توفيق بوقاعدة:" **إخوان الجزائر يختارون المعارضة ويستعدون للمواجهة مع السلطة**" ، تم الاطلاع عليه: 2023/05/17، على الساعة: 11:00، منوشر عبر الموقع: https://p.dw.com/p/18ZIk

[2] بوزنانة محمد: **هل أطلقت الجزائر شرارة الربيع العربي؟**، تم الاطلاع عليه: 2023/05/02، على الساعة: 11:00 منشور عبر الموقع: https://shorturl.at/aktR1

[3] رمضان عبد المجيد: "**حيثيات وملات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية بالجزائر**"، مجلة تحولات. العدد الأول، 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية .. جامعة قاصدي مرباح ، ص:51.

المطلب الأول: التحالفات الحزبية اثناء الأزمة الأمنية والتي حاولت تقديم حل للازمة والتحديات القائمة

أربعة تحالفات حزبية وهي :

1- مجموعة الأحزاب الستة:

تقدمت ستة أحزاب تتقدمها جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال شهر **أوت 1990** بعريضة مشتركة جميع الأحزاب من خدمات وسائل الإعلام، وتزويدها بالوسائل المادية، إلى السلطة، تطالبا باستفادة والسماح بحق التظاهر والتجمع، وإبعاد المساجد عن الممارسات السياسية.

وتكمن أسباب قيام هذه المجموعة بهذه المبادرة في نمو قوة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تلك الفترة، بعد أن سيطرت على أغلب المجالس المحلية في الجزائر، والسعي إلى قطع الطريق أمامها في الانتخابات التشريعية، ودفع السلطة إلى لعبة المواجهة لترجيح الكفة

2- مجموعة الأحزاب السبعة :

تشكلت هذه المجموعة شهر ماي 1992 في بدايات الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر، ووقعت تصريحا مشتركا تضمن جملة من المطالب السياسية، أهمها :[1]

احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، فتح حوار وطني مع جميع الأحزاب السياسية حول المشكلات الدستورية والسياسية ولاقتصادية للبلاد، الإعلان عن رزنامة تنظيم انتخابات، فتح وسائل الإعلام العمومية خصوصا بالتلفزيون والإذاعة للحوار بين جميع أطراف الأزمة، تشكيل حكومة قادرة على بسط الأمن وإرساء مصالحة وطنية وكانت حركة مجتمع السلم وحركة النهضة من بين الأحزاب المبادرة إلى إنشاء هذه المجموعة، وانبثقت

3-مجموعة الأحزاب الأربعة :

[1] سيد قادر كمال: **نظرية التحالفات الحزبية: من سيتحالف مع من ولماذا؟** .الحوار المتمدن، العدد: 1022، فتم الاطلاع عليه في: 2023/04/26، 12:30، منشور عبر الموقع: https://shorturl.at/kuBY0

وهي اربعة احزاب (حزب جبهة التحرير الوطني، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية) في عام 1994، وطلبوا من السلطة اتخاذ تدابير عاجلة لعودة الأمن والطمأنينة ، كإطلاق سراح المعتقلين وتخفيف الاجراءات الامنية كحالة الطوارئ ، واعادة بعث نشاط الصحف المغلقة وانجاح الحوار الوطني.

مجموعة العقد الوطني :

اجتمعت في الثالث عشر يناير 1995 بمقر منظمة "سانت ايجيديو" في العاصمة الإيطالية روما، سبعة احزاب جزائرية، من بينها حزب جبهة التحرير الوطني، إلى جانب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، لتحقيق اتفاق والتوقيع على أرضية تقترح عقدا وطنيا بين السلطة والمعارضة من أجل إيجاد حل سياسي سلمي شامل للأزمة في الجزائر

***الائتلاف الحاكم :**

أفرزت الانتخابات التشريعية وضعا اقتضى تحالف ثلاثة أحزاب هي التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، وحزب جبهة التحرير الوطني بعد تنحية أمينه العام السابق عبد الحميد مهري الذى أبدى موقفا معارضا للسلطة منذ توقيف مسار الانتخابات التشريعية يناير 1992، وأدى إلى استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد. تم إنشاء هذا الائتلاف بالنظر إلى فشل أي حزب في الفوز بأغلبية أصوات الناخبين، بما يؤهله للانفراد بأول حكومة تعددية تعرفها الجزائر. وتم لاحقا تشكيل حكومات ائتلافية ضمت حركة النهضة التي دأبت على تزكية الرئيس بوتفليقة واتسعت لأحزاب كانت تبدو متناقضة في مبادئها ومواقفها، على غرار التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية(RCD) ، و التحالف الوطني الجمهوري(ANR) ، وحزب التجديد الجزائري PRA[1]

المطلب الثاني: التحالفات الحزبية بعد الأزمة الأمنية

1-التحالف الرئاسي :

[1]رمضان عبد المجيد: " رمضان عبد المجيد: "**حيثيات وملات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية بالجزائر**"، **المرجع السابق**، ص59.

تم انشاء هذا الاتفاق في 16 فبراير 2004، وهي ثلاثة احزاب اتفق على مساندة برنامج رئيس الجمهورية ، وساهم التحالف في دعم ترشح عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية ، ودعم مشروع المصالحة الوطنية 2005، وهي أول الاحزاب التي نادت بتعديل الدستور في نوفمبر 2008، وقد دعت الرئيس للترشح لعهدة ثالثة سنة 2009.

اتى مشروع التحالف الرئاسي في بداية يناير 2012 بعد قرار حركة مجتمع السلم بفك ارتباط التحالف مع الأحزاب والتحول إلى صف المعارضة .

2- مجموعة الوفاء والاستقرار[1] :

تأسست المجموعة أواخر شهر يناير 2014 وضمت قيادات 26 حزبا وحركة من مختلف التيارات الناشطة في الحقل السياسي الجزائري، لمطالبة رئيس الجمهورية بالترشح لولاية رابعة باعتباره "الأقدر على مواصلة مسيرة التنمية والإنجازات، والجدير بتأمين البلاد من المخاطر التي تهددها، والحفاظ على استقرارها وأمنها ووحدة شعبها"، حسب مضمون وثيقة التأسيس التي وقعها أعضاء المجموعة. عينت مجموعة "الوفاء والاستقرار" رئيس حزب تجمع الجزائر (تاج) عمار غول (المنشق عن حركة مجتمع السلم) منسقا عاما لها، وتكفلت بجمع التوقيعات لصالح الرئيس بوتفليقة، وبتنشيط حملته الانتخابية ".

3- تكتل الجزائر الخضراء :

نتج التكتل الحزبي "الجزائر الخضراء" عن تغيرات سياسية أهمها إنهاء التحالف الرئاسي، تشكل من أحزاب ذات توجه إسلامى: حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، وحركة الإصلاح. خاضت هذه الأحزاب غمار الانتخابات التشريعية 2012 بقوائم موحدة في كافة ولايات الجزائر، حصلت إثرها على 48 مقعدا بالغرفة السفلى في المركز الثالث من أصل 462. وفاز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد بعد حصده 220 مقعدا، وحل التجمع الوطني الديمقراطي ثانيا ب 68 مقعدا.

المطلب الثالث : التحالفات الحزبية قبيل تشريعيات 2017

[1] سيد قادر كمال: نظرية التحالفات الحزبية: من سيتحالف مع من ولماذا؟ المرجع السابق

اصدرت وزارة الداخلية بيانا اشارت فيه امكانية انشاء وتشكيل التحالفات والتكتلات السياسية شريطة ان تكون موقعة من قبل المسؤول الاول لكل حزب، وقد ناقشت بعض التكتلات الحزبية هذا الامر ، قبيل الانتخابات التشريعية لسنة 2017، كتكتل الجزائر الخضراء وذلك بحله او الابقاء عليه وذلك حسب المنافسة المتوقعة في الانتخابات.

*ثلاثة تحالفات حزبية في مواجهة 50 حزبا في انتخابات 2017[1]

اسفرت عملية ايداع ملفات الترشيحات للانتخابات التشريعية 2017، عن بلوغ 53 قائمة من مجمل 50 حزبا : 50 من تلك القوائم لحزب، وثلاثة منها لتحالفات تشمل في مجملها عشرة احزاب (10).

فقد أدركت الأحزاب السياسية المتحالفة، على ضوء التجارب الانتخابية الفارطة، أن التحالفات باتت أمرا ضروريا لضمان البقاء والاستمرار على الساحة السياسية، بالرغم أن مسألة التحالفات الحزبية ليست عملية سهلة، بل إنها عملية تتطلب نسبة معينة من النضج السياسي ومن القدرات على قبول عدد من التنازلات من قبل الأحزاب. فبدونها لن تتم التحالفات بدليل انقسام حركة النهضة إلى جناحين منذ ظهورها:

حركة الإصلاح الوطني: التي أسسها عبد الله جاب الله الذي انفصل عن الحركة الأم (النهضة) قبل ترشحه لانتخابات الرئاسة في 1999.

جبهة العدالة والتنمية: التي أنشأها أيضا عبد الله جاب الله في يوليو 2011 بعد انسحابه من حركة الإصلاح الوطني، وقد نجح الإسلاميون تحسبا للانتخابات التشريعية القادمة، في بناء قطبين رئيسيين، حيث أعلنت حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير وحدتهما، فيما توحدت حركة النهضة مع جبهة العدالة والتنمية وحركة البناء الوطني في تحالف واحد.

1 التحالف من أجل النهضة والعدالة والبناء:

[1] سيد قادر كمال: "**نظرية التحالفات الحزبية: من سيتحالف مع من ولماذا؟**" .الحوار المتمدن، العدد: 1022، عليه في: تم الاطلاع 2023/04/26، على الساعة : 12:00، منشور عبر الموقع: https://shorturl.at/kuBY0

وقعت ثلاثة أحزاب إسلامية في الجزائر على وثيقة تحالف استراتيجي أطلق عليه اسم "لاتحاد من أجل العدالة والنهضة والبناء"، استعدادا لخوض سادس انتخابات برلمانية مفتوحة تنظمها الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية عام 1989. ويضم هذا التحالف: حركة البناء الوطني، وجبهة العدالة والتنمية، وحركة النهضة. وأعلن عن أهدافه في وثيقة حملت اسم "التحالف الاستراتيجي"، أهمها: "المحافظة على السيادة وحماية الوحدة الوطنية والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والجماعية". كما يسعى التحالف كافة التشكيلات السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية وتنمية ثقافة العمل إلى تحقيق "التقارب مع المؤسساتي"، و"المساهمة في إقرار التحولات الآمنة والهادئة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

2 تحالف حركة مجتمع السلم[1]

وقع حزبان إسلاميان آخران هما: حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير على وثيقة الوحدة الاندماجية في تحالف واحد، في مسار الانصهار تحت راية "حركة مجتمع السلم"، واحتمال ذوبان حزبيهما في قالب واحد عقب الانتخابات النيابية القادمة. ويهدف هذا التحالف إلى توحيد الخطاب السياسي خلال حملة الانتخابات التشريعية، ووضع سيناريوهات لمرحلة ما بعد صدور النتائج

3 تحالف "الفتح"

قرر عدد من الأحزاب الناشئة في الجزائر تشكيل تحالف جديد للدخول للانتخابات التشريعية، أطلق عليه "تحالف الفتح"، ويضم خمسة أحزاب: الحزب الوطني الجزائري، الحزب الوطني الحر، حركة الوطنيين الأحرار، حزب النور الجزائري وحزب الشباب الديمقراطي. وجاء هذا التحالف ردا على ما أسموه أصحابه بالعراقيل التي وضعتها السلطة أمامهم وفي مقدمتها عتبة (04) بالمائة، واتفق رؤساء هذه الأحزاب تصدر قوائمهم بولاياتهم. [2]

[1] بن محمد عبد الحميد: ثلاثة احزاب اسلامية توقع على وثيقة تحالف، الجزيرة نت ، تم الاطلاع عليه في: 2023/04/22، على الساعة 12:00، منشور عبر الموقع:https://shorturl.at/QZ039

[2] بن محمد عبد الحميد: المرجع السابق

الخلاصة:

بينت التحالفات والتكتلات الحزبية في الجزائر انها اتفاقات ظرفية ومصلحية ، مع الابقاء على هوية وايديولوجية كل حزب ، فلا يمكن لحزب اسلامي ان ينصهر ويندمج في حزب علماني مثلا حتى ولو كانا تحت تكتل واحد وتحالف مشترك، فالغاية مختلفة حسب الظروف فالأحزاب الاسلامية تندمج مع بعضها لحماية مكتسباتها العقدية والفكرية ، وكذلك الاحزاب الناشئة تحتاج للاندماج مع احزاب قوية لحماية موقعها في اللعبة السياسية، وكذلك احزاب الموالات فاندماجها كان لتحقيق مصالح معروفة من مناصب وحقائب وغيرها ، وهناك احزاب تكتلت لحماية مصالحها خاصة احزاب المعارضة.

الخاتمة

وعلى ضوء ما تقدم توصلنا الى مجموعة نتائج يمكن أن تساهم في معرفة الرؤية الايديولوجية للأحزاب السياسية وكيفية تعاملها مع الاحداث السياسية .

- تتميز الكتلة الحزبية في الجزائر بعدة أيديولوجيات مختلفة: الاسلاميون والعلمانيون والاشتراكيون والوطنيون وديمقراطيون.
- تتفق الأحزاب الاسلامية والعلمانية في مسألة تقرير مصير الشعوب وحرية اختيار الحاكم، وهذا ما دل رفضه للمادة 102 من الدستور.
- اهتمام أحزاب الموالات والمعارضة بموضوع السيادة الوطنية والأمن القومي أكثر من المسائل الاخرى.
- أن مشاركة الاحزاب السياسية في الحراك من بداياته كان تكفيرا عن التواطئ مع نظام بوتفليقة سابقا.
- رفض الشعب لجميع الأحزاب السياسية في الحراك، دليل على أن الشعب لا يثق في أية ايديولوجية بجانبه سواء كانت اسلامية او علمانية أو حتى وطنية.
- أن قرار الشعب في الحراك دليل على فقدان الثقة في شتى الايديولوجيات مهما كانت.
- ترى الاحزاب العلمانية أن اصلاحات التربية التي قامت بها الوزيرة السابقة بن غبريط هو "تحديث" للمدرسة الجزائرية، هذا لكون الاصلاحات شملت المواضيع الدينية في المنهاج وهو ما يناقض أفكار هذه الاحزاب.
- عبرت حركة مجتمع السلم عن أيديولوجيتها الاسلامية في قضية اصلاحات التربية ،فالقيم الإسلامية من اهم الصفات الواجب توفرها في مناضلي الحزب.
- تؤمن كل الاحزاب السياسية يحق" تقرير المصير" لجميع الشعوب وهو موقف لا تأثر عليه الايديولوجيات او غيرها.
- هناك أحزاب وطنية لها انتماء للأمة الجزائرية كما تدعي، إلا أنها أيدت قرار الغاء الشريعة من المقررات الدراسية، رغم أن الامة الجزائرية مبنية على أن الإسلام دين الدولة.

- إن انتماء شخص مسؤول في الحزب وأن كان مختلف عقائديا مع افكار الحزب، يمكن أن يؤثر على قرارات الحزب في بعض القضايا (عبد العزيز بلخادم).
- قد تترك الاحزاب السياسية أفكارها وأيديولوجيتها لصالح قضايا وطنية وامنية (عقد روما).
- تتحد السلطة مع الاحزاب السياسية في عدة قضايا إما براجماتيا لمصلحة غير معلنة، او ان الواقع يفرض ذلك.
- اثرت الأزمة الأمنية و الاحداث الدامية على مواقف الاحزاب السياسية تجاه الربيع العربي ، رغم ايمانها بضرورة تغيير السلطة، الا انها لا تؤمن بالعنف في التغيير كما حدث في بلدان الربيع العربي وما ترتب عليه من اثار.
- تهتم الاحزاب السياسية بالتحالفات الحزبية دون اعتبار للأيديولوجيا، خاصة في مجال الانتخابات.

واخيرا يمكننا القول بأن الاحزاب السياسية تقوم على قواعد ايديولوجية خاصة ، وهي سبب رئيسي لتكون افكار الحزب وتحديد برامجه الانتخابية ،وكذلك اهدافه سوآءا المعلنة او الغير المعلنة الا انه في كثير من الاحيان تتخلى الاحزاب على عقيدتها وأيديولوجيتها لمصالح خاصة او مصالح وطنية عامة.

رغم كثرة الاحداث السياسية في الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم الا ان الاحزاب عبرت عن مواقفها بما يوافق افكارها سوآءا بينت ذلك ام لا ،فالإسلاميون ظهرت مواقفهم بقوة في القضايا التي مست الشريعة والاصلاحات التربوية.

وعموما فالأحزاب السياسية تعبر عن افكارها في المسائل الاجتماعية خاصة، كقضايا التربية والقيم وغيرها، اما في مجال الانتخابات فيمكن ان تتخلى عنها، فالوصول للسلطة يضطرها للتخلي عن أيديولوجيتها، ولكون السلطة هي الهدف الرئيسي للحزب.

المراجع

المراجع:

1- باللغة العربية

أ- الكتب

- عبد الله العروي: مفهوم الإيديولوجيا، الطبعة الثامنة، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2012.

- عمر سليمان الأشقر: العقيدة في الله، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 12. 1999.

- موريس ديفرجيه: الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، عبد المحسن سعد، ط1، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،2011.

ب- مقالات:

- الزبير بن عون: "**ماهية الإيديولوجيا**"، مجلة الحوار الثقافي، ع01، ج08، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة مستغانم،2019.
- أحمد بن الطلبة الحضرمي: "**التمذهب حقيقته وحكمه، مجلة سلف للبحوث والدراسات**"، ع19.
- أحمد الإمام إبراهيم: "**التيارات الفكرية**"، حولية كلية الدعوة الإسلامية، ع32، كلية الدعوة الاسلامية بالقاهرة، 2020/2019
- إلهام نايت سعيدي، سهام حروري: "**خصوصيات وظائف الأحزاب السياسية في إفريقيا**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة بسكرة،ع09، 2016
- سميح الكراسنة وآخرون: "**الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية**"، المجلة الوطنية في الدراسات الإسلامية،المجلد6، ع2، الأردن، 2010
- كمال رايس: "**في معنى الإيديولوجيا؟**"، مجلة قراءات، ع11، بسكرة،2012

- سليم بركان: "**التحولات التكوينية المفاهيمية للمصطلح النقدي السوسيولوجي من الإيديولوجيا إلى رؤية العالم**"، مجلة قراءات للبحوث والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، ع 06، سطيف،2016
- رشيد عبيد، منير صوالحية: "**التنشئة السياسية في الأحزاب الجزائرية "الواقع والتحديات**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة تبسة .2021،.
- عبد الرزاق حسن: "**الأحزاب السياسية وإشكالية الدور والوظائف في النظم السياسية المقارنة**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ع7، جامعة بسكرة،2022
- رمضان عبد المجيد: **حيثيات ومالات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية بالجزائر(دراسة في التحالفات الانتخابية التشريعية 2017)**". مجلة تحولات، ع 01، 2018.
- عمايرية فايزة: "**المرجعية التاريخية للاحزاب السياسية في الجزائر**". المجلد 10، ع 01، 2023.

مذكرات:

- خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2005-2006.
- عبد الفتاح حلواجي، التمثيل السياسي المحلي في الجزائر الإطار الدال والممارسة الميدانية دراسة ميدانية بولاية الوادي للعهدة الانتخابية (2007 – 2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2010 – 2013.
- ليندة أونيسي: "**الأحزاب السياسية والانتخابات في الجزائر**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة باتنة)، 2004/2003.
- لبنى حشوف: "**الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية**"، مذكرة ماجستير(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة)، 2014/2013.

ج- المقالات الالكترونية:

- بن محمد عبد الحميد: ثلاثة احزاب اسلامية توقع على وثيقة تحالف، الجزيرة نت ، في 2023/04/22،10:30، https://shorturl.at/QZ039
- بوزنانة محمد:هل أطلقت الجزائر شرارة الربيع العربي؟، موقع الحرة . في 2023/05/02، 11:00، https://shorturl.at/aktR1
- توفيق بوقاعدة: مقال بمجلة DW الالمانية بعنوان : إخوان الجزائر يختارون المعارضة ويستعدون للمواجهة مع السلطة . 2023/05/17، 11:00، https://p.dw.com/p/18ZIk
- سيد قادر كمال، مقال بعنوان: نظرية التحالفات الحزبية: من سيتحالف مع من ولماذا؟ .الحوار المتمدن، العدد: 1022،في 2023/04/26،12:00، https://shorturl.at/kuBY0
- لحياني عثمان: مسوَّدة قانون لتجريم كل أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي في الجزائر. مقال بجريدة العربي الجديد، 11ماي 2023، الساعة 11:30 https://shorturl.at/uIKT6 .تم الاطلاع في 14-05-2023
- لحياني عثمان: موقف الأحزاب الجزائرية من السياسة الخارجية: تباين وتحذير من الابتزاز الدولي . مقال بالقدس العربي. https://shorturl.at/dgkKU. تم الاطلاع في 11-05-2023، الساعة : 11:06
- محفوظ نسرين: بن فليس: "الجزائريون لا يؤمنون بالربيع العربي والجيش لم يكن يوما ضد الشعب"، مقال بجريدة النهار اون لاين. 2023/04/24، 10:17، https://shorturl.at/dhrW2
- مقال بعنوان :هذا هو عباسي مدني كما عرفته!!. جريدة الشروق ،2023/05/15، 11:30، https://shorturl.at/admwQ
- مقال بعنوان: أحزاب ومنظمات وطنية تندد بشدة بادعاءات المغرب حول حق مزعوم لتقرير مصير شعب القبائل، جريدة باك برس،2023/04/05،09:30 ، https://bak-press.dz/site/news/s/3169/www.bak-press.dz
- مقال بعنوان: إلغاء الشريعة الإسلامية من المقررات المدرسية في الجزائر. مجلة المسلم. تم الاطلاع في 15-05-2023، الساعة 15:04، https://almoslim.net/node/41355.

- مقال بعنوان: جاب الله: الشباب سيصنعون ربيع الجزائر. الجزيرة نت ،2023/05/18. https://shorturl.at/avDQR
- مقال بعنوان: مواقف الأحزاب الجزائرية من تطبيق المادة 102 من الدستور، الموقع الالكتروني لقناة العربية، 2023/04/25، 12:30، https://ara.tv/mrmwc
- رضوى عمار: "دور الدين في الجغرافيا السياسية للعلاقات الدولية"،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة. 2010 /https://www.academia.edu

د- الملتقيات:

- فرج عبد الحميد. حلواجي عبد الفتاح: "**تفاعلات النخب الوطنية مع المحطات السياسية في الجزائر - بين المشاركة والممانعة والحياد**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول إشكالية تفعيل دور النخب الجزائرية في صنع السياسات العامة بين الواقع والمأمول، كلية العلوم السياسية: جامعة قسنطينة .2022/05/22

2- باللغة الاجنبية

A-BOOK

- :Jan erik lane, hamadi redissi,riyad saydawi: Religion and politics–islam and muslim civilisation.ashgate publishing,paris,2009.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

شكر وعرفان	أ
مقدمة	4
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي	
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للأيديولوجيا	13
المطلب الأول: نشأة وظهور الأيديولوجيا	13
المطلب الثاني: تعريف الايديولوجيا	14
المطلب الثالث: المصطلحات المشابهة لمصطلح الايديولوجيا	15
المطلب الرابع: العوامل المتحكمة في تحديد التوجه الايديولوجي	17
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية	18
المطلب الأول: النشأة التاريخية	18
المطلب الثاني: تعريف الاحزاب السياسية	19
المطلب الثالث: أنماط الاحزاب السياسية	21
المطلب الرابع: ادوار الاحزاب السياسية	23
الفصل الثاني: مواقف الأحزاب السياسية بالجزائر (انطلاقا من البعد الأيديولوجي)	
المبحث الأول: التطور التاريخي للأحزاب السياسية بالجزائر	30
المطلب الأول: الظاهرة الحزبية في الجزائر بعد الاستقلال ومرحلة الاحادية الحزبية	30
المطلب الثاني: مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر	31
المطلب الثالث: مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر	32
المبحث الثاني: الخارطة الحزبية في الجزائر(الايدولوجيات)	33
المطلب الاول: التيار الوطني القومي	33
المطلب الثاني: التيار الاسلامي	34
المطلب الثالث: التيار الفرنكفوني العلماني	35
المبحث الثالث: بعض مواقف الاحزاب السياسية تجاه بعض القضايا	36

الازمات	
المطلب الاول: موقف الاحزاب الجزائرية تجاه بعض الازمات والقضايا الداخلية	36
المطلب الثاني: موقف الاحزاب الجزائرية تجاه القضايا والازمات الاقليمية والسياسات الخارجية للدولة	47
المبحث الرابع: التحالفات الحزبية في الجزائر	57
المطلب الاول: التحالفات الحزبية اثناء الأزمة الأمنية ومحاولة تقديم حل للازمة والتحديات القائمة	58
المطلب الثاني: التحالفات الحزبية بعد الأزمة الأمنية	60
المطلب الثالث: التحالفات الحزبية قبيل تشريعات 2017	61
خاتمة	65
المراجع	68

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الدور الذي تلعبه الايدلوجيا في المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأحزاب السياسية في الجزائر، وكيف نشأت هذه هي الأفكار والمعتقدات، وكذلك ما الأسباب التي يمكن أن تجعل الحزب يتخلى عن ايديولوجياته، وكذلك حاولنا وضع تصور للخارطة الحزبية في الجزائر تحت منظور الايديولوجيا.

ولتحقيق أهداف دراستنا تم استخدام المنهج التاريخي والمقاربة المؤسساتية وكذلك المنهج المقارن، وقد شمل الفصل الثاني وهو الفصل التطبيقي للدراسة العديد من المواقف الحزبية، وكما قمنا بمقارنتها مع الايديولوجيات الخاصة بكل حزب حتى يتسنى لنا معرفة وخلفية هذه هي المواقف، وقد تناولت دراستنا أهم الاحزاب السياسية في الجزائر بمختلف توجهاتها، وتوصلنا الى أن الأحزاب بصفة عامة تعتمد على أيديولوجياتها في المواقف السياسية وغيرها وأيضا يمكن أن تتخلى عنها في بعض الحالات.

الكلمات المفتاحية: الاحزاب السياسية، الايديولوجيا، المعتقدات، الافكار، مواقف الأحزاب.

Abstract

This study aims to highlight the role played by ideology in the political, social and economic positions of political parties in Algeria, and how these ideas and beliefs arose, as well as the reasons that can make the party abandon its ideologies, as well as we tried to develop a vision of the partisan map in Algeria under the perspective of ideology.

In order to achieve the objectives of our study, the historical approach and the institutional approach were used, as well as the comparative approach. The second chapter, which is the procedural chapter of the study, included many partisan positions and we compared them with the ideologies of each party so that we could know the background of these positions. Our study dealt with the most important political parties in Algeria. With its various orientations, we have concluded that parties generally depend on their ideologies in political and other positions, and they can also abandon them in some cases.

Keywords: parties, political parties, ideology, beliefs, ideas